برجان
للتنمية الديمقراطية والاعلام

المسألة الدستورية

مقاربات قطاعات من سكان شمال شرق سوريا

حزيران 2021

المسألة الدستورية

مقاربات قطاعات من سكان شمال شرق سوريا

حزيران/2021

المحتويات

مقدمة وشكر 04
ملخص تنفيذي 05
توضيحات حول المنهجية 07
فصول البحث
الفصل الأول: تحليل العينة 08

انثروبولوجيا، التحليل المعرفي، الهوية الفكرية
الفصل الثاني: إضاءات المشكلة الدستورية 11

القسم الأول: تعاريف
القسم الثاني: تحليل المشكلات
الفصل الثالث: الهويات 14

القسم الأول: هوية الدولة ومرجعيتها
القسم الثاني: المواطنة
القسم الثالث: توقعات
الفصل الرابع: اللجنة الدستورية 19

القسم الأول: الحصيلة المعرفية عن اللجنة الدستورية
القسم الثاني: توقعات وآفاق
الفصل الخامس: الأدوار المختلفة-التوصيات 24

ديريك – أربيل - كوباني – منبج - رميلان
بنى محلية، نساء، شباب، فعاليات

بانوراما الفعاليات-معرض 36

مقدمة وشكر

أن تفتح السجال حول العملية الدستورية في سوريا ليس بالأمر الهيّن، وذلك لثلاث اعتبارات:

I. لم يخضْ السوريون والسوريات نقاشاً دستورياً ولا انخراطاً جديّاً من قبل، وحتى انّ دستور ٢٠١٢ - وان تمت صياغته تحت ضغط الحراك التغييري - إلا انّ أعضاء لجنته عيّنوا بإجراء تنفيذي، وهم كانوا بعيدين عن الأعين والآذان، ولم يتحْ للسوريين والسوريات والمجتمعات المحليّة ولا حتى المركز، فرصة الانخراط وادلاء دلوهم/ن في العملية لا من الجانب التقني، ولا من جانب النقاش في المحتوى.

II. عقد متراكمة زمنيا من الصراع، ولم تظهر بعد بوادر توحي في الأفق انتقالاً الى مرحلة الاستقرار والسلام، الأمر الذي أثقل كاهل السوريين والسوريّات، وزاد من خيبتهم ليس مآل العملية الدستوريّة فحسب، انما على مستوى تنفيذ قرار ٢٢٥٤ برمته.

III. غياب التمثيل المستحق المدني والسياسي عن شمال وشرق سوريا في اللجنة الدستورية، وهيمنة العامل الاقليمي، وتكتل استانة على مسار العملية، لهذا من الصعوبة بمكان أن تقنع المجتمعات المحليّة بأهمية انخراطها في العملية وابداء رؤاها والمساهمة في تقديم الأفكار وسبل التطوير العمليّة.

الدراسة البحثيّة هذه أتت واعية للاعتبارات الواردة أعلاه، ولم يكنْ سهلاً انتزاع الأجوبة من قادة المجتمع المحلي في شمال وشرق سوريا، وأيضاً المقيمين والمقيمات واللاجئين واللاجئات في أربيل كُردستان العراق.

ومع انّ زمنا مر ما بين إصدار الاستبيان، وتعميمه، بدءاً من طرح الفرضيات واختيار الأسئلة المغلقة والمفتوحة، المحددة والاختيارية قدّر على نحو أسبوع، صممنا بمرونة نواة الأفكار وتبادلها وتطويرها جلسة بعد أخرى، ومحدداتها بما يناسب الأفق السياسي والمدني لمجتمعاتنا المحليّة، كنا نشعر بأننا أمام مسؤولية تاريخية ولذلك كان كل الحرص ينصب أن تكون هذه الورقة البحثيّة تعبير حقيقي لناسنا ومن كل النواحي.

ومن هنا لم نشعر بأية خيبة عندما زارت برجافيّات مؤسسات ودوائر عمومية في مناطقنا، ولم نشعر بالإحراج عندما واجهنا تساؤل" أهو امتحان كتابي؟ ".

في الورقة البحثية هذه نتحلق معاً للسؤال عن مُراد الناس وتطلعاتهم، وبين الأمرين ثمّة إشارات واضحة تفكك شيفرة ما هو المأمول والمحمود.

هي ورقة بحثية، مثقلة بمئات من التوصيات وتشمل كل الجوانب المتعلقة بالعملية الدستورية من منظور مجتمعاتنا المحلية في جغرافيّة شمال وشرق سوريا.

أخيرا للأبطال الحقيقيين الذين ساهموا في مدّنا برؤيتهم وقدموا آراءهم بشجاعة، لهم شكر وامتنان كبيرين، وللأصدقاء أعضاء اللجنة الدستورية المساهمين في شرح وتبيان أبعاد المشكلة شكر وعرفان كبيرين أيضا. ولا أنسى المتابعة النزيهة من فريق برجاف، في جمع البيانات ومتابعة تفريغها والتواصل المثابر مع الجميع.

فاروق حجي مصطفى

المدير التنفيذي لبرجاف

ملخص تنفيذي

يقدم هذا البحث إطارا تحليليا للعلاقة الرابطة بين سكان منطقة تشكل أكثر من ثلث سوريا ومختلف البنية المجتمعية في البلاد، ويحاول أن يُظهر الآراء التي تشكلت في ذهنية السكان بعد عقود من تهميش مارسه المركز على جميع السوريين، ونالت منه هذه المنطقة حصة مضاعفة.

البنية السياسية وشكل الدولة وروابط المجتمعات السورية المتنوعة قدمتها عينة البحث ضمن معايشة لصيقة بالواقع وتنظر لمستقبل مختلف جذريا يحقق التجاوز المأمول لحالة التهميش الطويلة.

باستخدام مجموعات تركيز متعددة، وإطلاق مجموعة من أدوات البحث التشاركي، تبدي العينة التي اختبرناها رؤى متنوعة لمآلات المسار الدستوري في البلاد، وقبل جمع 400 استمارة تفصيلية - كما كان مخططاً - كان لابد من وضع عدد من المؤشرات الفرضية الأولية للبحث من قبيل:

- هل لعبت التعددية الحزبية السياسية في شمال شرق سوريا دورا في رفع درجة الوعي بالقضايا المتعلقة بالبنية السياسية والدستورية؟
- الحديث عن مجتمعات مسيسة هل انعكس تطورا في البعد الثقافي والانخراط الواعي في قضايا الشأن العام؟
- جدول أولويات السكان ذات بعد محلي خاص أم ذات بعد يتجاوز فكرة المحلي الى ما هو مجتمعي عام؟
- السرديات المختلفة للتهميش والتي تنال قطاعات واسعة من المجتمع السوري، قادرة على تحديد المصادر المولدة له؟ هل تطورت لتمتلك قطاعات مشتركة عريضة للتضامن؟
- وبالنسبة للرؤى المتوسطة والبعيدة التي تكفل حلولا لا تراجعية، هل هناك لائحة متكاملة الأبعاد؟ ما ملامحها الرئيسية على مستوى السكان بمختلف مرجعياتهم الفكرية والاجتماعية؟

مجموعات التركيز والبحث الاحصائي الذي قدمته العينة أنارتا جوانب متنوعة حول مختلف الأسئلة السابقة، ونعتقد أن البيانات التي جمعت قادرة على منحنا عددا آخر من معلومات تفصيلية تغطي مواضيع أخرى، ولكننا التزمنا البعد الرئيسي للبحث والمتعلق بالمسألة الدستورية ومقاربة شرائح من سكان شمال شرق سوريا لها،

يحدد الفصل الأول من البحث تحليلا نوعيا للعينة، لا ندعي أنه تحليل انثروبولوجي بالمعنى الدقيق ولكن يمكن من خلاله استعراض البنية الثقافية، والروافع الاقتصادية-الاجتماعية للعينة، كما يمكن القول أن

الهوية الثقافية والتحليل المعرفي يقدمان نمطا تكراريا كسمات سكانية تعيش واقعها ولديها آمال وتسعى للتغيير.

ويقدم الفصل الثاني: إضاءات المشكلة الدستورية، عددا كبيرا من مدلولات القضية ومدى تقييم دورها في مجريات الواقع، ودور الدستور كونه انعكاس لتوازن الارادات السياسية في مجتمع لم يتمكن من انجاز التحولات العميقة في مشروع دولة عصرية حديثة، مع فهم تطورات ذلك وصولا الى بيئة مجتمع المخاطر الهش عشية 2011.

وفي الفصل الثالث: الهويات كان لابد من تشجيع الحوار حول تعاريف رئيسية تبدو ملتبسة في التناول السياسي والاجتماعي، فكانت الأسئلة تتناول لو أراد الدستور تعريف هوية الدولة السورية وشكلها واسم البلاد ومفهومي المواطنة والأقليات، والسلام المستدام وضماناته الدستورية وأيضا الشكل السياسي للحكم والبرلمان التشريعي وقضايا الفصل بين السلطات ... الخ

وكان على الفصل الرابع: أن يتناول بشيء من التفصيل اللجنة الدستورية، حيث تركزت الحوارات وأجوبة المستطلعين حول قضايا شائكة فيها أبرزها: البنية والتشكل، الصعوبات، التفاعل. وحازت اللجنة في التوصيات على جزء واسع بحيث استبدل نقد البنية والمسار بأفكار إصلاحية ذات مدلول إجرائي.

ومع الفصل الخامس: الخاص بالتوصيات، فضلنا فرزها وتبويبها بحسب الاختصاص، وأبقينا الدلالة الى المساحة الجغرافية صاحبة التوصية عبر سلم الألوان لأننا نعتقد بوجود سمات إضافية لخصوصيات المكان ويمكن أن تبنى عليها دراسة منفصلة لاحقا. وكانت هذه المناطق تشمل المدن التالية:

ديريك – رميلان – كوباني – منبج – أربيل

ومن حيث المقاربات تعرض الفصل الخامس للأدوار المختلفة على المستويات الثلاث أممية ودولية وإقليمية- وحاز المستوى المحلي مزيدا من التفاصيل بحيث وضعت ملاحظات وأدوار تتقصد النساء والشباب إضافة للفعاليات والبنى الإدارية.

وزود البحث بحزمة من مخططات إحصائية توضيحية تسمح بربط الاستنتاجات كمياً بقيم إحصائية، وأخيرا بانوراما البومات الفعاليات المختلفة في المناطق الخمس.

فريق العمل

توضيحات حول المنهجية

يتعلق الهدف الرئيسي من البحث باستقراء وصفي للمسألة الدستورية السورية ضمن مساحة من الجغرافيا ذات سمات خاصة، وكيف تفاعلت وتتفاعل تلك المساحة مع الفكر السياسي الذي مورس عليها – ككيان دولة وفعاليات محلية- ومرجعية ذلك المكرَّسة في دساتير متلاحقة. وهذا السياق لازم لتفسير حالة التعاطي سواء بالاهتمام أو الاحجام عن متابعة المسار الدستوري.

ملاحظتنا الأولى كانت في تعاطي حذر مشوب بالتشكك، ويصل في أحيان كثيرة الى مستوى التجاهل التام، على الرغم من نقاشات تمهيدية كثيرة أوضحت ما للمسألة الدستورية من أثر على الحياة العامة بجوانبها المختلفة.

أدوات القياس الكمية المستخلصة من المستطلعين، والأدوات الوصفية الناتجة عن تسجيل الحوارات، تشير الى ضبابية التعاطي مع الشأن الدستوري من منطلق ضيق مساحة انخراط المجتمعات المحلية تاريخيا في قضايا الشأن العام، وكان لابد من قياس أثر ذلك على مجمل خياراتهم الأخرى، وإلى أي مدى منحت السنوات العشر الماضية فرصا جديدا لجعل الفضاء العام فضاءا عاما متاحا.

مما سبق فقد عالجنا البيانات المستطلعة - 400 استمارة تفصيلية - معالجة بيانية كمية واستخدمنا دلالات وصفية مستقاة من الحوارات والتوصيات المأخوذة عن مجموعات التركيز التي بلغ عددها 18 مجموعة في خمس مدن.

أما فيما يتعلق بمعالجة البيانات وتصنيفها فقد ارتأينا تطبيق بعض قواعد تصنيف ماركيز: الذي يشمل ستة مناهج بحثية، وهي المنهج الأنثروبولوجي والفلسفي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي، والتجريبي، ومنهج المسح.

نرجو أن تكون الخلاصات الختامية مفتاح معرفي يخدم الأهداف الموضوعة ويتيح لفرق عمل أخرى حافزا للمتابعة وتغطية جوانب إضافية من الموضوع. مما يساعد أكثر على جلاء ضبابيته ويدفع السكان للتفاعل معه بما يستحق من اهتمام.

أخيرا... تبقى المسألة الدستورية جزءا عضويا من المأزق السوري العام، وحين تصنف كأحد مداخل الحل، يجب النظر اليها كذلك، دون الارتهان لهذا الوصف.

الفصل الأول:

تحليل العينة

انثروبولوجيا، التحليل المعرفي، الهوية الفكرية

رصيد الديمقراطية الحقيقي ليس في صناديق
الانتخابات فحسب، بل في وعي الناس

جان جاك روسو

1

على مدى خمسة أشهر ما بين شباط وحزيران 2021 قامت برجاف بعقد سلسلة متتابعة من مجموعات التركيز (**الجدول والمخطط رقم-1-**) المدعوة للنقاش حول المسألة الدستورية في سوريا وتسجيل مقاربات السكان في خمس مدن حول هذه المسألة.

وإضافة الى المشاركات المختلفة التي تقدم بها الحضور والاغناء الذي قدمه عدد من أعضاء اللجنة الدستورية واللائحة الموسعة من التوصيات، كان الاستبيان الاحصائي مكملا للعملية والذي أتاح لنا التعمق في عدد من المسائل والعلاقات وتأمين عدة روابط مختلفة بين الموقع الجغرافي والخلفية المعرفية وأيضا الشرائح العمرية ودور كل ذلك في تحديد نوعية الخيارات التي تحلق حولها المستطلعون.

العينة المدروسة (57%) منها حضر لقاءات سابقة تتعلق بالمسألة الدستورية والبعض شارك بأكثر من لقاء بمجموع اجمالي (561) لقاءً أو محاضرة أو ندوة، وقدر المشاركون أعداد الحضور برقم تقريبي 6333 مشارك، وبالسؤال عن هل لو تمت دعوتك الى لقاء آخر حول المسألة الدستورية فستكون مشاركا كان رد (249 مشارك) إيجابيا في حين عبر (117) عن احتمالية المشاركة، وعبر (24) منهم عن عدم الاهتمام أو ترك الإجابة فارغة.

المشاركات والمشاركين توزعوا على خمسة مدن كعينة دراسية بحجم 400 شخص ويمكن الاطلاع على السمات العامة من خلال عرض البيانات التالية:

1- التوازن الجـــندري (**مخطط رقم -2-**) ثلث العينة من النساء
2- التحصيل الدراسي (**مخطط رقم -3-**)
3- الفئات العمـــرية (**مخطط رقم -4-**)
4- مستوى الـــدخل (**مخطط رقم -5-**)

يمكننا عبر جمع المخططات السابقة الحديث عن عينة عشوائية يسود فيها فئات عمرية شبابية وناضجة، من متوسطي الدخل والغالب العام على الأعضاء هو التحصيل الجامعي وطبعا العنصر المركزي هنا انتماء الأغلبية الساحقة الى القومية الكُردية.

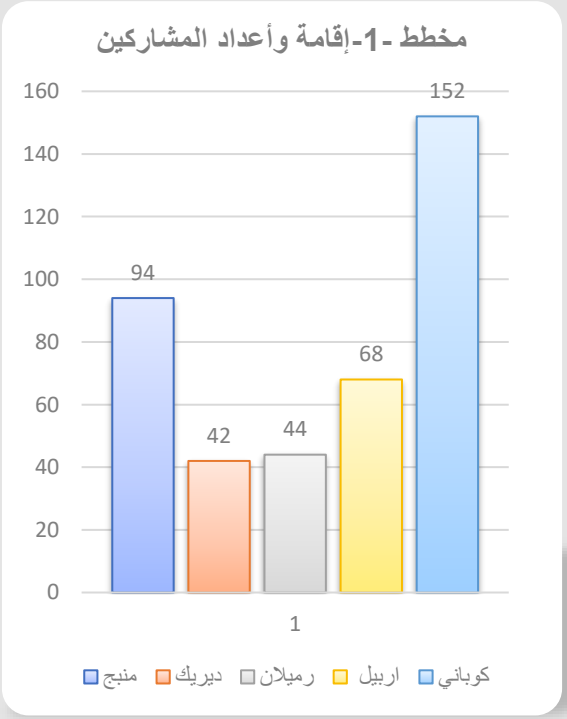

مسلسل	الموقع	التاريخ	الحضور
1	كوباني	11/02/2021	20
2	منبج	13/02/2021	33
3	كوباني	06/03/2021	20
4	كوباني	29/04/2021	19
5	كوباني	01/05/2021	13
6	منبج	03/05/2021	13
7	كوباني	04/05/2021	15
8	منبج	08/05/2021	15
9	كوباني	10/05/2021	10
10	ديريك	03\04\2021	25
11	رميلان	04\04\2021	20
12	كوباني	25\03\2021	18
13	منبج	27\03\2021	17
14	منبج	30\03\2021	16
15	رميلان	20/05/2021	24
16	ديريك	18/05/2021	17
17	كوباني	15/05/2021	37
18	أربيل	04/06/2021	68
مجموع			400

الجدول رقم -1-

مخطط-2-التوازن الجندري للعينة

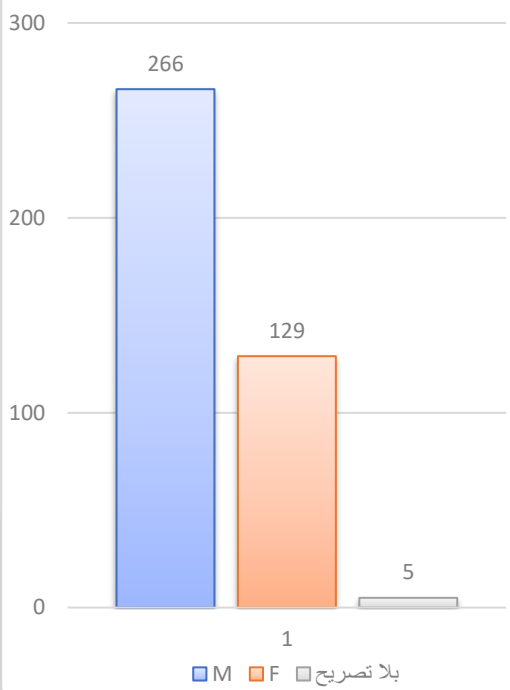

مخطط -3- التحصيل الدراسي

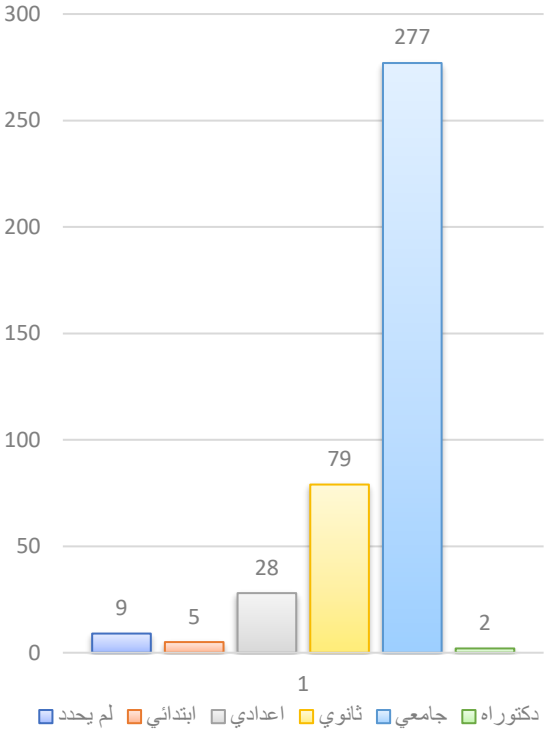

مخطط -4-الفئات العمرية

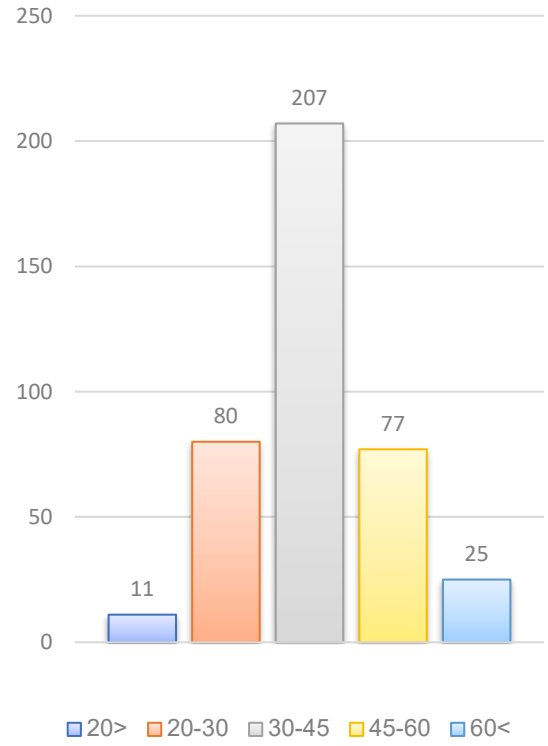

مخطط -5- مستوى الدخل

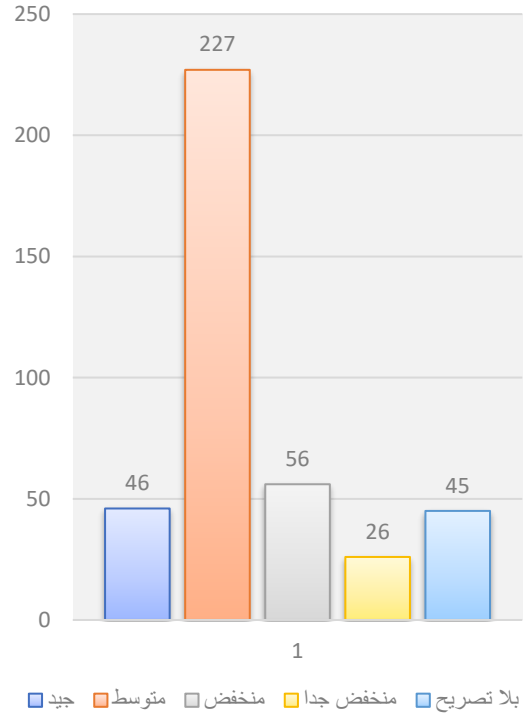

الفصل الثاني:

إضاءات المشكلة الدستورية

القسم الأول: تعاريف
القسم الثاني: تحليل المشكلات

((الدستور هو المرشد الذي لن أتخلى عنه أبداً.))

جورج واشنطن

2

القسم الأول: تعاريف

ضم هذا القسم مجموعة محددة من الأسئلة تتعلق باكتشاف المشكلة الدستورية سواء كسياق تاريخي أو عبر سبر معلومات المستطلعين حول هذا السياق، وضمن عملية السبر كانت الأسئلة التالية:

❖ ما تعريفك للدستور؟

عبر عرض تكرارات الكلمات المفتاحية يمكن ملاحظة حالة التطابق والتشتت في توصيف التعريف، تحوز هنا الدولة الجانب الأعظم من التركيز (160 تكرارا) وبجمعها مع تعبيرات الحكم والسلطات وشكل الدولة ونظام الحكم وباقي التعبيرات المشابهة نحصل على تكرار مقداره (284 مرة) في حين نلاحظ تكرارا أقل لحصيلة جمع الشعب والمجتمع والعبارات المرادفة لا يتجاوز (168 مرة) وهذا يقودنا الى استنتاج أولي حول رؤية الدستور كمعطى من أعلى.

Keyword Density x1 x2 x3	
الدولة	160 (6%)
مجموعة	103 (4%)
حقوق	88 (4%)
الشعب	67 (3%)
القوانين	56 (2%)
الحكم	44 (2%)
المجتمع	44 (2%)
السلطات	37 (2%)
المكونات	36 (1%)
شكل	33 (1%)

Keyword Density x1 x2 x3	
مجموعة القوانين	30 (4%)
مجموعة القواعد	21 (3%)
شكل الدولة	20 (2%)
ضمان حقوق	15 (2%)
تضمن حقوق	14 (2%)
عقد اجتماعي	13 (2%)
نظام الحكم	12 (1%)
حقوق وواجبات	12 (1%)
حقوق الشعب	12 (1%)
الحقوق والواجبات	11 (1%)

Keyword Density x1 x2 x3	
الدولة ونظام الحكم	7 (2%)
التشريعية والتنفيذية والقضائية	6 (1%)
يحدد القواعد الأساسية	6 (1%)
مجموعة القواعد والقوانين	5 (1%)
حقوق مكونات الشعب	5 (1%)
الأعلى يحدد القواعد	5 (1%)
مجموعة القوانين والقواعد	4 (1%)
عبارة عن مجموعة	4 (1%)
شكل الدولة ونظامها	4 (1%)
ضمان حقوق الشعب	4 (1%)

❖ يجري الحديث باستمرار على سمو الدستور على باقي القوانين – ما القصد بسمو الدستور؟

الملفت هنا ربع العينة سجلت لا أعرف (99) في حين قدم الباقي مقاربات تستقي مفهومها من الناحية اللغوية وكانت الكلمات المفتاحية وفق التالي:

Keyword Density x1 x2 x3	
يعني	23 (2%)
كل	22 (2%)
فوق	21 (2%)
سلطة	20 (2%)
أعلى	20 (2%)
القوانين	20 (2%)
يمكن	19 (2%)
الشعب	17 (1%)
ان	17 (1%)
مع	16 (1%)

Keyword Density x1 x2 x3	
فوق كل	8 (2%)
الحقوق والواجبات	6 (2%)
يقصد بسمو	6 (2%)
فوق الجميع	5 (1%)
السلطة العليا	5 (1%)
أعلى سلطة	4 (1%)
يشمل كل	4 (1%)
المقصود بسمو	4 (1%)
العام للدولة	3 (1%)
تتبثق هذا	3 (1%)

Keyword Density x1 x2 x3	
أنه فوق كل	3 (1%)
يعتبر السقف لجميع	2 (1%)
السقف لجميع تتبثق	2 (1%)
لجميع تتبثق هذا	2 (1%)
أعلى هرمية قانونية	2 (1%)
هرمية قانونية يمكن	2 (1%)
قانونية يمكن يعدله	2 (1%)
يمكن يعدله وهو	2 (1%)
يعدله وهو باستطاعته	2 (1%)
وهو باستطاعته تعديل	2 (1%)

❖ ما الذي يميز المحكمة الدستورية عن غيرها من المحاكم

على الرغم من (123 مرة) لا يوجد جواب لكن عدد الذين صنفوها كأعلى سلطة وصاحبة القول الفصل والمحكمة العليا كان كبيرا مع قليل من تشتت المفهوم والدور وهنا أيضا يمكن ملاحظة تفسيرا لغويا للعبارة أكثر منه محدداً.

❖ ما هي الجمعية التأسيسية المنتخبة (نموذج دستور 1950)

هنا تصبح الإجابة بلا أعرف أكبر (243 مرة) وبالتقاطع مع عامل السن نجد أن متوسط أعمار المجيبين بلا أعرف (35) عاما في حين متوسط أعمار الذين ساهموا بالإجابة هو (45) عاما، من جانب آخر بينت التقاطعات مع عامل جنس المستطلع ارتفاع نسبة الإناث المتقدمين بجواب لا أعرف مقارنة لنسبتهم الرئيسية في العينة، الأجيال الجديدة أقل متابعة وغير مهتمة بالمسألة الدستورية وتاريخية تشكلها.

القسم الثاني: تحليل المشكلات

واشتمل على محددات تتعلق بطبيعة القضية السورية وحصة المسألة الدستورية من أزمتها عبر الأسئلة التالية:

❖ هل المشكلة في سورية دستورية (وكان مطلوبا أخذ تحديدين من أصل أربعة) وهي على التتابع:

(نعم دستورية – سياسية وليست دستورية – من أهم المشاكل – لا أعرف)

وبجمع نتائج خيارين لكل مستطلع تبدو النتائج وفق **المخطط رقم -6-** مع الإشارة أننا اعتمدنا الجواب لا أعرف بحالة من سجل خيارا وحيدا أيضا.

هنا لدينا عدم تحديد كبير يتعلق بتشكك حول طبيعة الأزمة في سورية لذلك فضل المستطلعون عدم جزم إجابة حاسمة. وسيمتد ذلك بالتالي الى استنتاجات الأسئلة المتفرعة عن سؤالنا السابق اذ كان مطلوبا توضيح أسباب اختيار كل مستطلع للعنصرين الذين اختارهما كالسؤالين التاليين:

❖ في حالة المشكلة دستورية أو أنها أحد المشاكل المهمة ما هي الأسباب برأيك؟

❖ في حال أنها سياسية أين تنحصر المشكلة المسببة للأزمة بسوريا (المداخلات الدولية المختلفة-صراعات القوى صانعة القرار الوطني-تغييب القوى السياسية-عدم التماسك المجتمعي)

كان ملاحظا هنا أن مختاري التصنيف بأنها دستورية أو من أهم المشاكل، قدموا تفسيرات من واقع السياسة وليس من الواقع القانوني، بمعنى أن المشكلة دستورية لأسباب تتعلق بالسلطة والنظام والتهميش وعدم المساواة السياسية الخ. في حين قدم مختارو التصنيف أنها سياسية نتائج متقاربة لكل من العناصر المحلية التي تضم (عدم التماسك الاجتماعي وصراعات القوى صانعة القرار الوطني، وتغييب القوى السياسية) بنتائج على الترتيب (247-257-265) ونال الخيار المداخلات الدولية المختلفة (321 تكرارا)

مخطط رقم -7-

مخطط -6- هل مشكلة سوريا دستورية؟

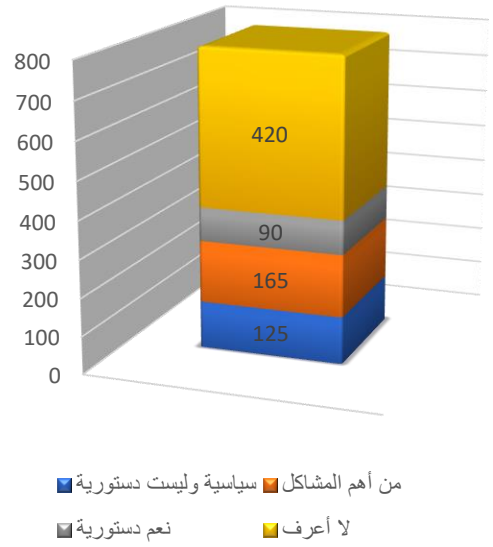

مخطط -7- الأسباب السياسية للأزمة السورية؟

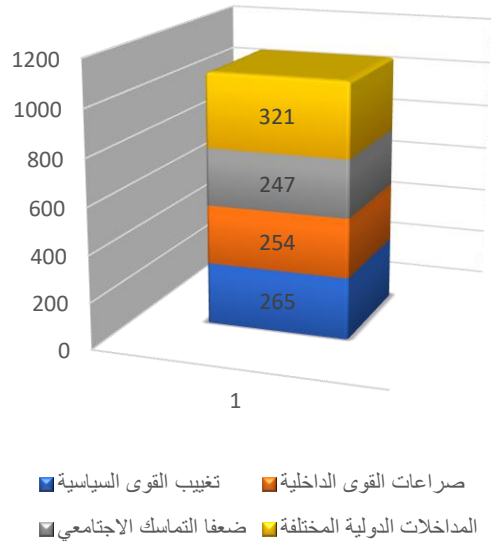

الفصل الثالث:

الهويات

القسم الأول: هوية الدولة ومرجعيتها
القسم الثاني: المواطنة
القسم الثالث: توقعات

((الدستور هو الضامن لحريات وحقوق الكل. الدستور هو حجر الأساس لأي نظام ديمقراطي. الدستور رؤية وفكر ومسئولية، وليس وجبة سريعة الإعداد))

محمد البرادعي

3

القسم الأول: هوية الدولة ومرجعيتها

يعتبر هذا الفصل من الفصول الحساسة اذ يفتح الباب على أسئلة لطالما رددها سكان شمال شرق سوريا مع باقي السكان السوريين حول الهويات الجامعة والهويات المميزة، وقدرة النظام السياسي على استثمار ذلك من ناحية الايجاب أو توظيفه من ناحية السلب. وآثار ذلك على البنى الاقتصادية الاجتماعية لمجتمع سوري ناهض ما بعد الاستقلال وعينه على دولة حديثة وعادلة وتداولية. ورغبة منا في إبقاء عملية البحث قيد الفرضيات وعلاقتها المباشرة بالمسألة الدستورية، حاولنا وضع مسألة الهويات ضمن هذا الإطار عبر مجموعة من الأسئلة كالتالي:

- يحدد الدستور عناصر هوية الدولة لذا يجب أن تكون موضحة فيها المسائل التالية: (قومية الدولة-دين الدولة-العلم والنشيد-لغة الدولة)

مخطط رقم-8-

تبين نتائج الاستعلام حول هذا السؤال عدة عناصر اذ أضيفت على سلم الأولويات لكل من قومية الدولة واللغة أحقيات واجبة من نوع (متعددة القوميات" وضامنة للتنوع والحقوق وتعددية وداعمة للتنوع الثقافي والقومي) في حين ضمت توضيحات موضوع اللغة فقرات متكررة من نوع تضمين اللغة الكُردية – وضمانات الحفاظ على الإرث الثقافي- حرية التحدث والتعلم الخ.

أما فيما يتعلق بدين الدولة فالتأكيد حول فصل الدين عن الدولة يتجاوز 90% وهي دلالة عالية وتشمل مختلف الأعمار. وهذا سينسحب على السؤال التالي وهو

- لو أراد الدستور تعريف مرجعية الدولة السورية فأنت تعتقد أن الأفضل تعريفها كـ:

(دولة إسلامية - دولة علمانية – دولة مدنية)

مخطط رقم-9-

ويبدو الاتفاق عاليا ما بين مدنية وعلمانية وهذا ينسجم مع خيارات السؤال السابق وطبيعة السائد الثقافي لسكان شمال شرق. في حين لم نلحظ أي ارتباط بين الاختيار وعنصري العمر والجنس اذ بقي متوسط اعمار التصنيفات الثلاث متقاربا

- لو أراد الدستور تعريف شكل الدولة السورية فأنت تعتقد أن الأفضل تعريفها كـ: (دولة اتحادية - دولة لا مركزية – دولة لا مركزية موسعة – دولة مركزية)

مخطط رقم-10-

يجب الانتباه هنا أن التحديدات الأربع (عدا المركزية) لا تحمل وصفا تعريفيا محددا وقد تكون الإشارة الى لا مركزية موسعة أو اتحادية أو لامركزية تعطي مدلولا واحدا لدى العينة ولكنها بمجموعها (365 مكرر) تؤكد شعبية فكرة الدولة غير المركزية وأهميتها للمنطقة كجزء من اليات تغيير شكل البناء السياسي للبلاد.

مخطط -8- عناصر هوية الدولة

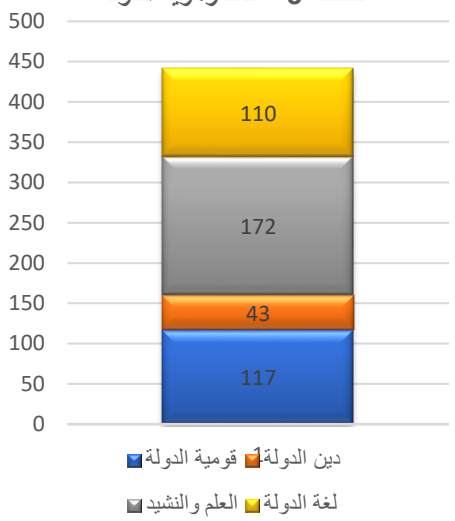

مخطط -9- مرجعية الدولة

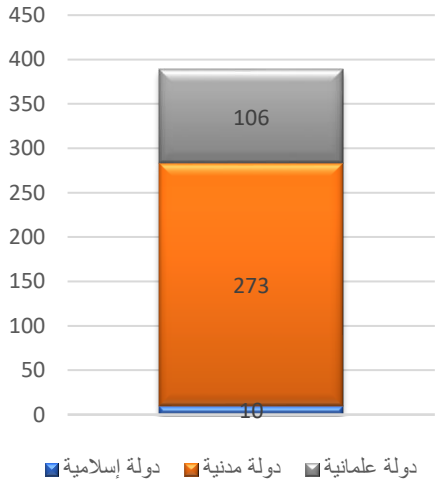

مخطط -10- شكل الدولة

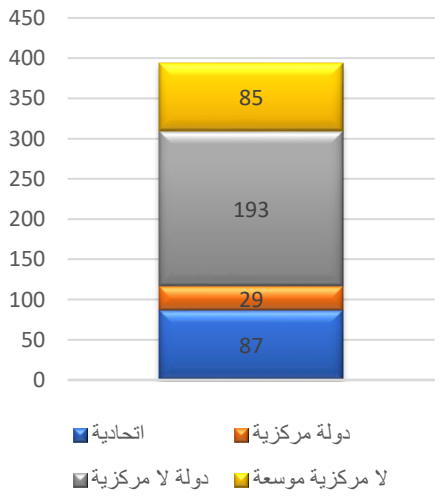

❖ لو أراد الدستور تعريف اسم الدولة فأنت تعتقد أن الأفضل تعريفها كـ :(ج ع س – جمهورية سوريا – سوريا – دولة سوريا)

مخطط رقم-11-

والاجابات هنا توضح تراكم ما سبق من معطيات كمية حول رؤية سكان المنطقة لمسائل الحقوق والواجبات وكيف يمكن للدستور أن يتجنب وضع توصيفات بمنطلقات حصرية للدولة وبالتالي تقسيم المجتمع الى فئات ودرجات. (94.5%) من العينة راغبة بإسقاط لفظة عربية من اسم البلاد. يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار في الحوارات المجتمعية والتخطيط للدستور وعمل اللجنة الدستورية أيضا.

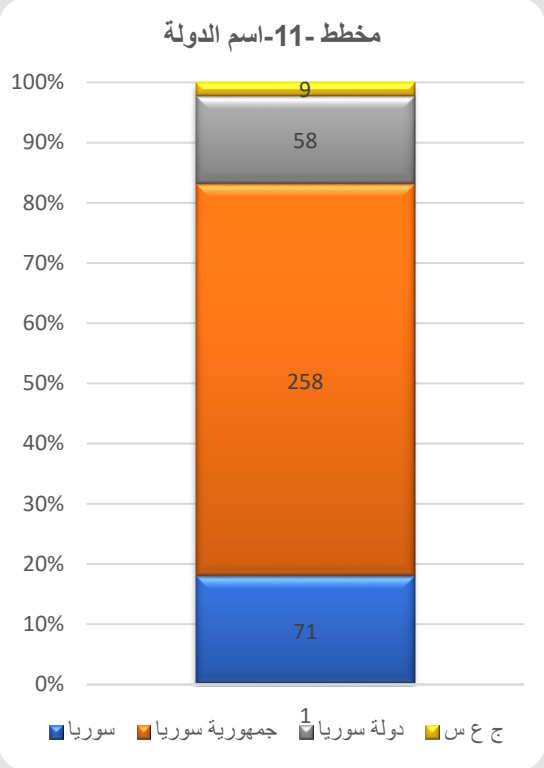

القسم الثاني: المواطنة

يتناول هذا القسم مسائل تتعلق بالبدائل وكيفية النظر اليها من الجمهور المستهدف، وهي رؤية مستقبلية للضمانات من جانبين، مصدر هذه الضمانات ومدى قوة التطبيق بجهة، وكفايتها من حيث ليس فقط تحقيق عنصر المساواة، ولكن تحقيق مبدأ الإنصاف، رزمة الأسئلة التي تناولت القضية كالتالي:

❖ برأيك يمكن للمواطنة أن تكون مسألة دستورية أم تحتاج لميثاق خاص يقره الدستور؟ وضح الأسباب
(غير ضروري ميثاق خاص-ضروري لأسباب تتعلق بأهمية الميثاق كعملية ترميم وبناء النسيج الوطني)

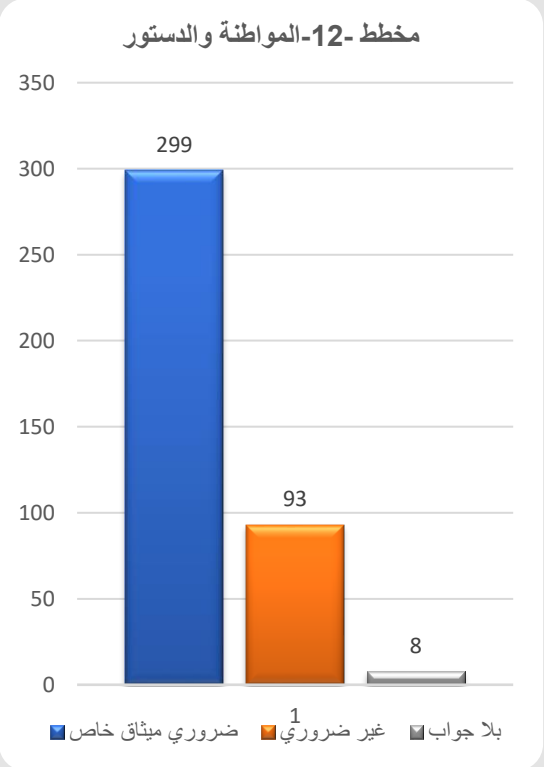

يمكن تفهم (75%) من أجوبة المستطلعين ضمن المفارقة الكبيرة التي ترافق عملية الانتقال من سن القوانين الى عمليات التطبيق وكيف تغيب العناصر الإيجابية في الصياغات مقابل التعليمات التنفيذية اللاحقة لتسمح بتغول ما هو تنفيذي على ما هو تشريعي.

تجربة السنوات الطويلة تتيح التعامل مع القوانين بكثير من التشكك، وينسحب ذلك على البنية القانونية ذاتها كسلطة تشريعية وقضائية حيث ينظر اليها كتابع لما هو تنفيذي مما كرس الاعتقاد بالحاجة دوما الى ضمانات فوق الضمانات، وتظهر العلاقة الملتبسة تلك في الردود على السؤال الذي يلي والرغبة باقترانه بالتفسير:

❖ لا بد من محتوى محدد متعلق بالأقليات وحقوقهم كناظم دستوري؟ وضح الأسباب
(غير ضروري والأفضل بناء منظومة حريات عامة - ضروري لأسباب تتعلق بإجراءات بناء الثقة)

الكلمات المفتاحية المتكررة توضح نوعية الآراء التي تمحور حولها المستطلعون وتعيد تأكيد التشكيك بالبنى القانونية ان لم تكن مدعومة بضمانات محددة ومكتوبة دستوريا.

Keyword Density x1 x2 x3	
أنه فوق كل	3 (1%)
يعتبر السقف لجميع	2 (1%)
السقف لجميع تنبثق	2 (1%)
لجميع تنبثق هذا	2 (1%)
أعلى هرمية قانونية	2 (1%)
هرمية قانونية يمكن	2 (1%)
قانونية يمكن يعدله	2 (1%)
يمكن يعدله وهو	2 (1%)
يعدله وهو باستطاعته	2 (1%)
وهو باستطاعته تعديل	2 (1%)

Keyword Density x1 x2 x3	
تحتاج إلى ميثاق	4 (2%)
المواطنة بحد ذاتها	2 (1%)
إلى ميثاق خاص	2 (1%)
لأن يحاول ينص	1 (0%)
يحاول ينص حق	1 (0%)
ينص حق المواطنة	1 (0%)
لأن العادل يشمل	1 (0%)
العادل يشمل حق	1 (0%)
يشمل حق المواطن	1 (0%)
حق المواطن وجميع	1 (0%)

وعرضت توضيحات المستطلعين اللاحقة أسباب اختيار البند "الحاجة لمحتوى محدد متعلق بالأقليات وحقوقهم" بالأسباب التالية:

ازدياد التماسك والصمود/ الأفضل أن تكون الحريات عامة/ الأقليات يجب أن تحفظ حقوقها من خلال الدستور/ الأقلية جزء من النسيج الاجتماعي ويجب أن يلعب دوره في الحياة الاجتماعية/ الثقة معدومة بين المكونات ويجب ايجاد حل لذلك/ الحريات كمبدأ دستوري كفيل بأداء الحقوق/ الدستور يجب أن يقوم على أساس المواطنة وليس الطائفة/ ان تكون دستورية وموضحة للجميع/ انعدام الثقة بين المكونات/ إذا توفرت الحريات العامة وتطبقت فعلاً فهي توفر حقوق كل المكونات/ إذا توفرت الحريات فإن حرية الأقليات محفوظة/ باعتبار الثقة معدومة/ بسبب التنوع القومي والديني/ بسبب ما شهد مجتمعنا من اضطهاد للأقليات وممارسة/ بناء الثقة = تقدم المجتمع/ تضمن لهم العيش المشترك/ تعطي كل المكونات في المجتمع حقوقها.

واستكمالا للوحة الآراء في هذا القسم كان السؤال التالي يحاول تلخيص البناء الثقافي والرؤية من خلال سبر التجارب التي عايشها المستطلعون ومختلف التقاطعات مع مسألة البنية الثقافية للمواطنة:

❖ هل تعتقد أن موضوع المواطنة واطلاقه على العموم ينال من حق الأقليات بالإنصاف والعدالة؟

يظهر **المخطط -13-** أن هناك تفضيلا واسعا لموضوع المواطنة والحاجة لحوارات سكانية موسعة حولها لنقل الفكرة من التعميم الى البنى الواقعية للمجتمع السوري، حيث يبدو ذلك حاجة موضوعية انطلاقا من خصوصيات أي مجتمع وتطوره الثقافي، في حين تقدم (44 حالة) 11% تخوفا من صياغة مفهوم مواطنة لا يفي بأغراض الحقوق أو يقدمها بصورة ضبابية كما جرت عليه الحال في الواقع السوري.

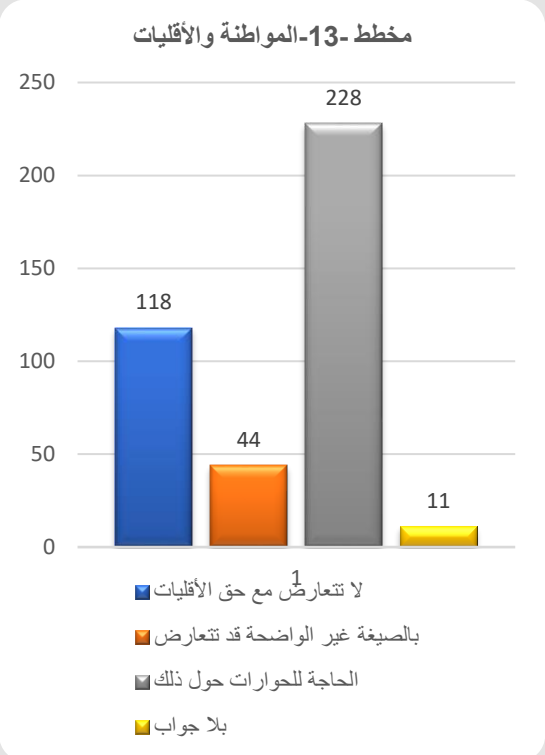

القسم الثالث: توقعات

❖ هل يمكن للدستور ضمان سلام فعال ويحل النزاعات المحتملة؟

(لا يضمن سلام فعال – يضمن ذلك – لا أعرف)

مخطط-14-

تشير الردود أن (42.5%) فقط من العينة تعول على المسألة الدستورية كضامن للسلام في حين باقي العينة لا تظن أو متشككة في إمكانية ذلك، وهي نسبة منخفضة وتدل على فقدان جاذبية الموضوع لدى فئات واسعة من سكان منطقة تمتاز برواج العمل السياسي فيها.

❖ هل تعتقد أن بإمكان اصلاح دستوري أو دستور جديد انهاء النزاع في سوريا؟

(نعم بكل تأكيد – لا يمكنني التحديد – لا يمكن بغياب الحريات – يلعب دورا في ذلك)

مخطط-15-

تقدم العينة هنا رأيا وسطيا يتعلق بأمنية أن يلعب دورا في ذلك (28.7%) ومع الرأي الجازم بقدرة دستور جديد على وقف النزاع ترتفع النسبة الى (51%) ولدينا النسبة الأكبر تشترط مسألة الحريات كضامن في الدستور والحياة العامة لتحقيق وقف النزاع والانتقال الى مرحلة سلام مستدام (37.7%)

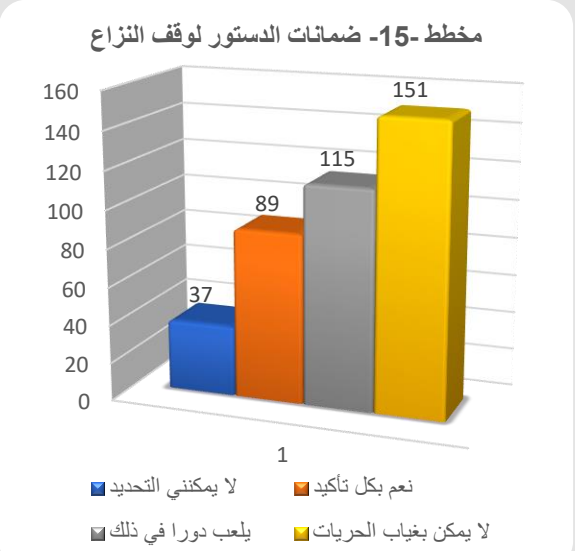

❖ هل تؤيد أن ينظم الدستور موضوع برلمان مؤلف من غرفتين؟

مخطط-16-

(73.5%) تجد أن ضمانات إضافية يمكن الحصول عليها تختص بالبنى الثقافية والأثنية والدينية يمكن ان تكون عبر مجلس تشريعي بغرفتين، في حين يظن (22%) أن مجلسا بغرفة وحيدة يمكن أن يضمن ذلك مع مرجعية دستورية.

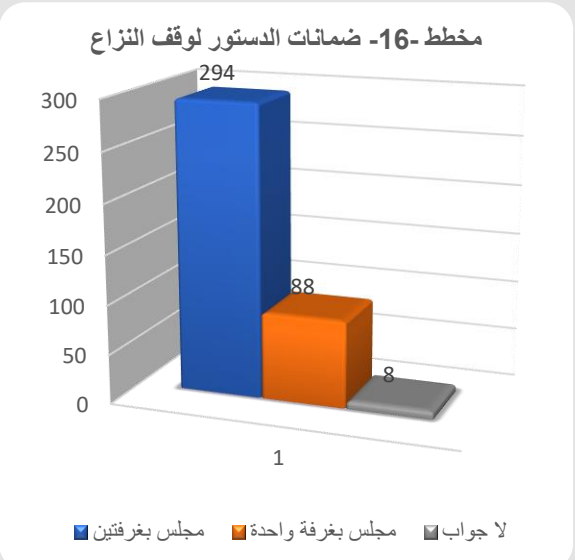

الفصل الرابع:

اللجنة الدستورية

القسم الأول: الحصيلة المعرفية عن اللجنة الدستورية
القسم الثاني: توقعات الأدوار وآفاق العملية

((أنا لا أؤمن بحكومة تقوم على الإرث ولا تقوم على التصويت والانتخاب، فالأمم والشعوب ليست متاعاً يُورَّث))

جان جاك روسو

4

القسم الأول: الحصيلة المعرفية عن اللجنة الدستورية

- هل سمعت سابقا معلومات عن اللجنة الدستورية؟
- ما هي الهيكلية الداخلية للجنة الدستورية؟
- هل يجري تداول في منطقتك لأخبار اللجنة الدستورية؟
- هل لديك أي معارف أو صلات شخصية بأعضائها؟

يقدم المخططان 16 و17 تصورا عن حجم وصول المعلومات الى السكان المحليين، ويجب ألا ننسى أننا أمام شريحة واسعة من الجامعيين وفي منطقة معروفة تاريخيا بالاهتمام بالشأن العام، لكن (16%) من العينة لم تتعرف أبدا الى اللجنة الدستورية وسمعت عنها أول مرة عبر مجموعات التركيز التي أقمناها.

مخطط -17-

وارتفعت نسبة الافتقار للمعلومات (37%) حين الدخول الى تفاصيل أكثر حول بنية اللجنة وأقسامها. **مخطط-18-**

يحدد التداول المجتمعي لأخبار اللجنة الدستورية ونسبة هذا التداول متقاربة مع المعرفة العامة ومعرفة معلومات عن البنية الداخلية للجنة، وبالتالي ثمة مساحات غائبة كليا عن تداول المعلومات والاهتمام **مخطط-19-**

ويظهر **المخطط -20-** وجود صلات أو معارف شخصية ببعض الأعضاء بنسبة (16%) وهو وصول منخفض جدا وساهم في مستوى ضعيف من الوصول للمعلومات.

وفيما يتعلق بمعامل الثقة حدد المستطلعون مؤشرات متنوعة تتعلق بالمكونات الثلاث للجنة، وبإهمال التصويتات المنخفضة حول المعارضة وحكومة دمشق نلحظ حيازة الثلث الأوسط عامل ثقة كبير يعادل (84.5%) من حجم العينة،

مخطط-21-

ونعتقد هنا أن عدم إتاحة الوصول الى المعلومات من العناصر المحددة وفرضت تسجيل قيم عالية من الحياد في التصويت، حيث لا يجد سكان منطقة شمال شرق بوابات وصول على المستوى الشخصي لعناصر من اللجنة الدستورية ويعكس ذلك بالأساس شيء من سوء التوزع على مختلف المناطق بما فيها سوء تمثيل لبعضها.

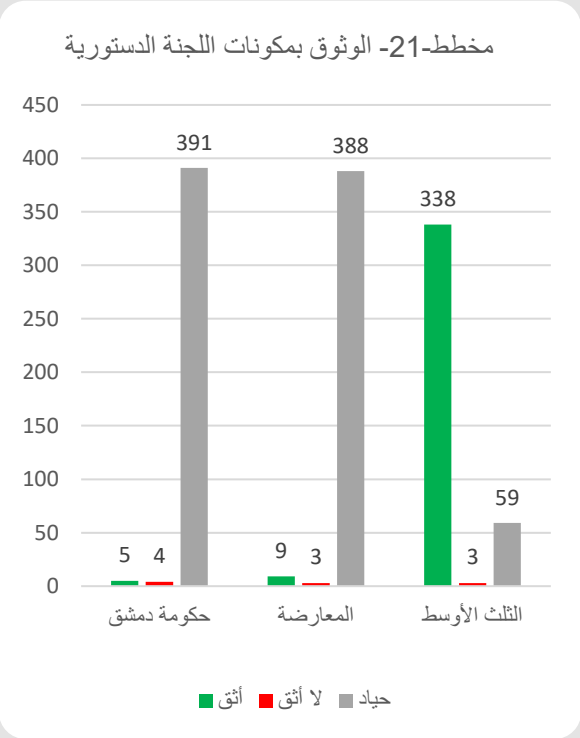

القسم الثاني: توقعات الأدوار وآفاق العملية

بالرغم مما أوردناه سابقا عن محدودية الوصول للمعلومات وانعكاس ذلك على رؤية غير واضحة لبنية اللجنة الدستورية، تحاول الأسئلة التالية توسيع دائرة المعرفة بالأدوار الممكنة والمحتملة للعناصر الرئيسية فيها:

الناس في محيطك ممن يتابعون الشأن العام يرون بأن اللجنة الدستورية

(مستقلة وتمارس دورها الوطني - خاضعة لموازين قوى الفاعلين الدوليين - ديكورية أكثر منها ذات مفاعيل مؤثرة - أسيرة لسقف سوتشي ومجموعة استانة)

- ما هو دور المبعوث الدولي في عمل اللجنة الدستورية
- ما دامت المصغرة يفترض أن تبحث مواد دستورية فالأولويات برأيك هي:

(استقلال القضاء – الأمن والحماية للموارد المادية وغير المادية – الحريات العامة والديمقراطية – القضايا القومية وحقوق الجماعات – حريات العمل المدني وتشكيل الأحزاب – هوية الدولة وأدوارها المركزية)

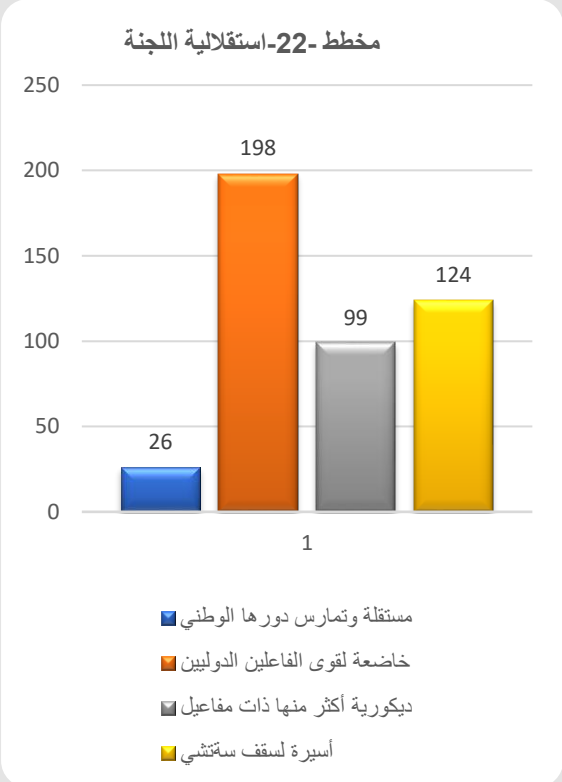

أهم الكلمات المفتاحية المتعلقة بدور المبعوث:

Keyword Density x1 x2 x3	
وجهات النظر	30 (8%)
تقريب وجهات	17 (5%)
اللجنة الدستورية	17 (5%)
عمل اللجنة	16 (4%)
أعضاء اللجنة	6 (2%)
النظر الأطراف	5 (1%)
تقارب وجهات	5 (1%)
دور الوسيط	5 (1%)
الأمم المتحدة	5 (1%)
التوفيق الأطراف	4 (1%)

Keyword Density x1 x2 x3	
تقريب وجهات النظر	17 (7%)
عمل اللجنة الدستورية	8 (3%)
وجهات النظر الأطراف	5 (2%)
تقارب وجهات النظر	5 (2%)
مراقبة عمل اللجنة	3 (1%)
تنسيق العلاقة وإقامة	3 (1%)
العلاقة وإقامة الأجتماعات	3 (1%)
وإقامة الأجتماعات اللجان	3 (1%)
الأجتماعات اللجان الدستورية	3 (1%)
وتقارب وجهات النظر	2 (1%)

مخطط -23- أولويات اللجنة المصغرة

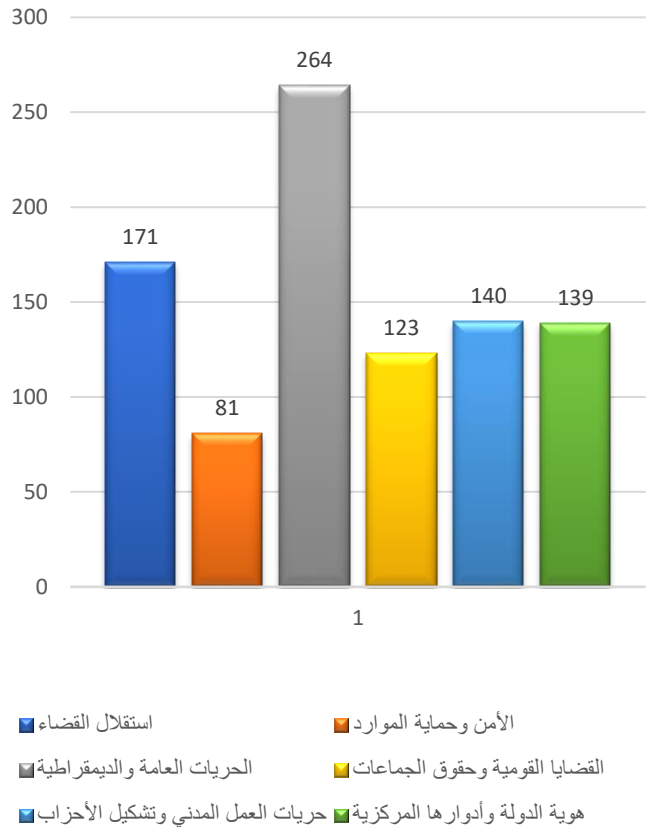

وبالنسبة لأولويات اللجنة المصغرة من وجهة نظر عينة البحث يجب ملاحظة مستوى الايمان بقضية الحريات اذ تشكل كلا من (264) للحريات العامة و(140) لحريات العمل المدني وتشكيل الأحزاب أي تحوز القضية كحريات وفضاء مفتوح (404) تأكيدا كأولوية من المستطلعين، في حين حازت الجوانب المتعلقة بالقضايا القومية وحقوق الجماعات (123) تأكيدا كأولوية مخطط-23-

يمكن بناء على النتيجة فهم كيف تترابط القضيتين الحريات كمفهوم وممارسة ضمن فضاء تحدده هوية دولة وقضاء مستقل والحماية الواعية للموارد المادية وغير المادية كل ذلك في مسار حل القضايا الشائكة سواء على مستوى العلاقات القومية أو الإنصاف والمشاركة المجتمعية.

❖ لو تم تكليفك بإجراء تعديلات على عمل اللجنة الدستورية، ماذا تقترح بشكل ملح وسريع؟

تراوحت الكلمات الأكثر ترددا في الجواب على السؤال عن المقترحات مع تأكيد متكرر حول عدالة التمثيل والتضمين العادل وتعزيز دور المرأة والحديث عن اصلاح جذري في بنيتها وعناصرها الرئيسية، والنظر الى طبيعتها التقنية تعزيز الاختصاصيين، ولدورها الحساس حمايتها من الضغوطات والتدخلات الخارجية

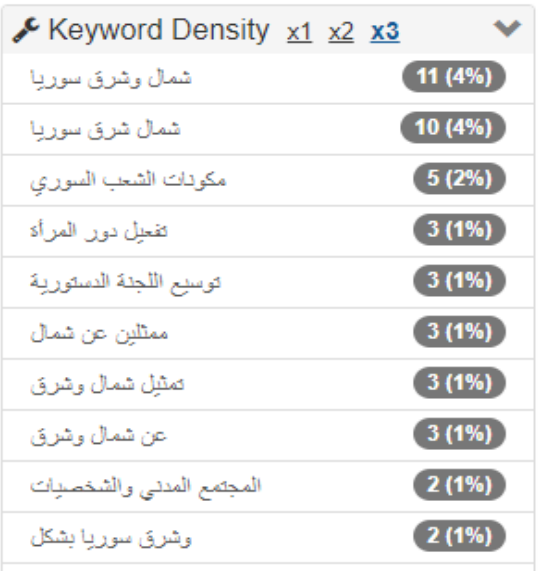

❖ هل تعتقد بفائدة اصلاح اللجنة بإضافة عناصر اليها أم تحتاج لإصلاح جذري؟

(اللجنة مأزومة منذ لحظة التشكيل - لا يمكن تأمين استقلال الأعضاء ضمن الواقع الحالي - يلعب إضافة وجوه مستقلة زيادة كفاءة اللجنة)

مخطط -24-المواطنة والأقليات

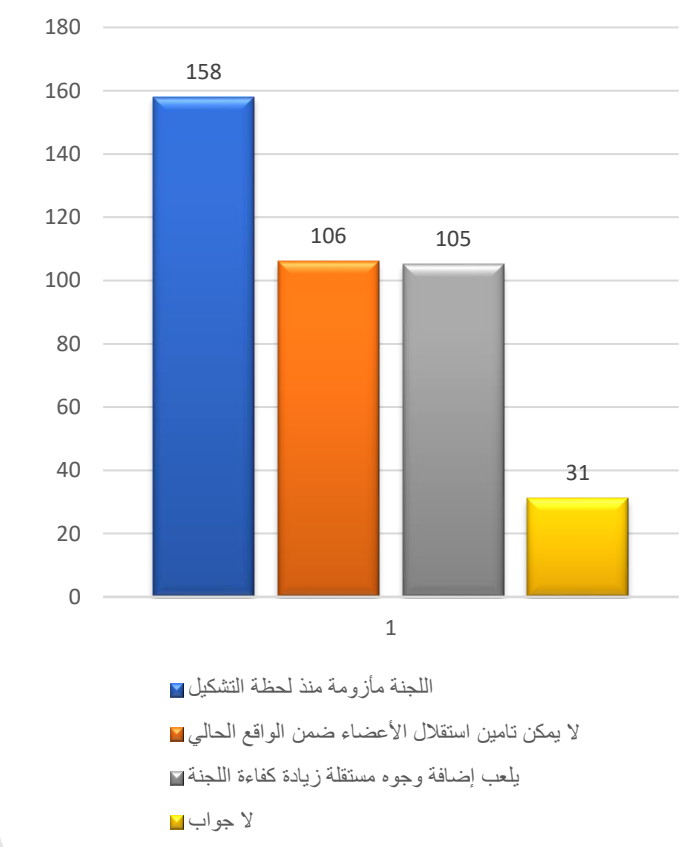

(رزمة واسعة من التوصيات التفصيلية في الفصل الخامس الخاص بالمقترحات والتوصيات)

الفصل الخامس:

الأدوار المختلفة - توصيات

ديريك – أربيل - كوباني – منبج - رميلان
بنى محلية، نساء، شباب، فعاليات

((في ظل حكومة فاضلة الفقر عار، وفي
ظل حكومة سيئة الغنى هو العار.))

كونفوشيوس

5

التوصيات النهائية مصنفة بحسب الموضوعات التي تناولتها

ديريك	رميلان	كوباني	منبج	أربيل

• خصائص الواقع السوري

• البنية الثقافية

- انخراط الكُرد بشكل أكثر فاعلية وحضور في العملية الدستورية.
- لا بد من الانتباه بأن سوريا بلد تعددي ومتنوع ونظام الحكم اللامركزي ديمقراطي، يحمي جميع المكونات السورية
- لا يمكن القفز على مسألة التوافق، اذ انّ الديمقراطية التوافقية هي مناسبة لوضع سوريا.
- يجب التمعّن في قوة وأهمية الأعراف، والاستفادة من كونها أقوى حتى من القوانين الوضعية، ومعرفة السبب هذه القوة، حتى يمكن الاستفادة منها لأجل صياغة دستور قوي.
- للعائلات دور مهم في عملية الانخراط المجتمعي لعملية الدستورية.
- احترام التركيبة السورية والاعتراف بالقومية الكُردية وكل القوميات الموجودة ومشاركة المرأة
- نظام التوافق وليس اخذ القرارات بالأكثرية والأقلية

• البنية السياسية

- عدم تدخل الجيش والعسكريين في شؤون الحياة المدنية.
- العمل على الحد من صلاحيات (عزل) تدخل الجيش في الحياة المدنية.
- اللامركزية السياسية، هو الشكل الأنسب لسوريا الجديدة.
- طالما النظام قائم من المستحيل أن يأخذوا الضوء الأخضر من العالم للوصول إلى الكرسي وبالتالي المماطلة إلى ما شاء الله، إذا لم تتوافق الدول الكبرى على رأسهم أمريكا بإسقاط بشار، المعارضة من المؤسف حتى الآن لا تستطيع أن تتقبل بأنه هناك شيء قومي أو الشعب الكُردي يقولون حقوق المواطنة بدون خصوصية، التحدي الآخر خاصة لنا ككرد لدينا تحدي داخلي وخارجي.
- 40 سنة من الظلم الاجتماعي كافية بتحويل التفكير المجتمعي ضمن تخريج ثلاثة أجيال.
- ليس فقط الشعب الكُردي مقصود بتقرير المصير وإنما هناك شعب موجود في بقعة تسمى كوردستان وهي حق للجميع

• البنية الاقتصادية

- جعل الاقتصاد اقتصاد حر. إعطاء المعونات لأبناء الشعب السوري الموظفين وغير الموظفين ورعاية المسنين العاجزين
- لا يمكن أن يؤسس للاقتصاد الحر إلا بالدستور (القانون الأساسي) الجيد، والذي يمهد لإصدار قوانين مناسبة للإنعاش الاقتصادي.
- التحرر من نمط الاقتصاد المركزي.
- التحرر من النظرة اليسارية للاقتصاد، إذ إن هذه النظرة تخلق نوع من التفاوت الطبقي، وتخلق حالة من عدم الانسجام الاجتماعي.

• ملاحظات

- الدستور فقط يمكن اعادة الحقوق وتبديد المظلومية التاريخية للكرد.
- على المجتمع المدني كسر الحاجز بين العائلات الكبيرة والمجتمع السياسي-المدني.
- وتمثيل اللجنة الدستورية بشكل عادل ومتوازن، نظام برلماني متعدد نظام لا مركزي، دور المنظمات والمجتمعات المدنية في إدارة البلاد، دور المرأة والشباب في إدارة البلاد

- في حال وضع أي قانون في الدستور مراعاة الإنسانية في ضمان حقوق جميع طبقات ومكونات والفئات في الدولة واعتبارهم مواطنين درجة أولى بعيداً عن عدد سكانهم وقومياتهم (الإنسانية).
- تأمين الحريات الدينية فالدين لله والوطن للجميع والعدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروات على جميع المواطنين.
- الالتزام بطبيعة حل احادي للمشكلة السورية والابتعاد عن المركزية جملةً وتفصيلاً.

- **أدوار الأمم المتحدة**

- استعادة دور أمم المتحدة وتركها ان تيسر العملية بالحرية دون تدخل من قبل المجتمع الدولي.
- العملية يجب ان تكون في جنيف.
- التواصل الملح للأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية وقطع الطريق لعزل ثلث سكان وجغرافي السورية من العملية الدستوريّة
- المطالبة ببيان من المجتمع الدولي لعدم اعتراف بالانتخابات، واعتبارها العملية غير شرعية.
- على المجتمع الدولي منع الحكومة السورية لأجراء الانتخابات وتسخير الوقت والجهد للعملية السياسية والدستورية والضغط على النظام للالتزام في مسار العملية السياسية والدستورية
- التواجد الكُردي في جميع اللقاءات الدولية من أجل حماية حقوق الكُرد

- **أدوار مختلف المتدخلين في الملف السوري**

- دور امريكي فاعل لخلق التوازن في عملية التدخل.
- الاستثمار الإيجابي لتجربتي لبنان والعراق ودول الجوار والاستفادة من تلك التجارب.
- الاستفادة من تجارب وخبرات الدستورية في مراحل ما بعد النزاع وخاصة في مناطقنا (تونس على سبيل المثال).
- المسائلة والعدالة، عدم التدخل الخارجي ولا سيما التركي وحلفائها في استانة روسيا وإيران.
- أن تدعم هذه اللجنة دولياً وعربياً كمثال لا الحصر لذلك دولة مصر.
- التأكيد على الدور الاكبر للولايات المتحدة الامريكية في العملية الدستورية.
- التدخل الخارجي، وتأثيره الكبير على العملية الدستورية، وتالياً انّ هذه التدخلات تفكر بمصالحها قبل أن تفكر بمصلحة السوريين.
- احتلال تركيا ترك اثراً في عدم انجاح العملية.
- ازالة الاحتلالات.
- تفعيل دور الداعمين الدوليين ولا سيما امريكا في دعم دور وعمل اللجنة الدستورية.
- المطالبة بحرية ووحدة الأراضي السورية والضغط لخروج الاحتلال التركي
- الانتهاكات في عفرين ورأس العين وتل أبيض.
- عدم السماح للمحتلين من النيل من الأراضي السورية ونطالب بتحريرها.
- اعتراف دولي بمكونات الشعب السوري خاصة الشعب الكُردي في سوريا وجود وثائق تضمن حقوق الكُرد وجميع المكونات،
- توفير الحماية (إخراج المرتزقة) في منطقة شمال غرب وشمال شرق سوريا وخاصة عفرين تحت الاحتلال التركي.

- **أدوار للجمهور العام**

- الانخراط العام في العملية الدستورية
- عقد ورشات عمل وورشات حوارية مكثفة حول العملية السياسية والتفاوضية الدستورية.
- أن يكون للنخب المثقفة والشبابية والمرأة نصيب ودور في صياغة الدستور.
- ورشات عمل، والجلسات والحوارات حول الدستور.
- تكثيف الحوارات والنقاشات ومشاركة أكبر قدر من شرائح المجتمع من الناحية الأثنية والعرقية والمهنية.
- حاجة منبج الى جلسات ومنصات حوارية لتعزيز التواصل المجتمعي، وتفعيل دور النخبة فيها.
- على منظمة برجاف تكثيف الحوارات والجلسات الحوارية في مناطق شمال شرق سوريا.

- إعطاء ملف المفقودين لدى النظام وداعش أهمية عند صياغة الدستور.
- ايصال صوتنا إلى المستوى المطلوب وعلى مستوى رفيع من المسؤولية تريد الفيدرالية.

• البنية الدستورية والميزات العامة

• البنية العامة

- يجب ان يكون دستورا معبرا عن كل السوريين.
- الحرص على مسألة الحريات العامة بما يناسب الإعلان العالمي لحقوق الانسان وشرعة حقوق الانسان وعلى ان تكون هذه المفاهيم موجودة في الديباجة وان لا تتناقض المبادئ مع الديباجة.
- مراعاة المبادئ العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتدوينها في الديباجة.
- أن يكون الدستور متوافقا مع النظام العالمي الجديد، لا تتعارض القوانين السورية المستقبلية مع القوانين العالمية الجديدة.
- أن يكون مصدر التشريع هو الحريات العامة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وتدوينها في الديباجة.

• البنية الخاصة

- تضمين الدستور الجديد حقوق الجماعات، والمكونات بشكل واضح وصريح.
- أن يُؤَسس جوهر الدستور على حكم المجتمعات المحلية لنفسها واللامركزية المرنة حتى تسهل في توزيع العادل
- للثروات ومسائل التنمية الاقتصادية والإدارية وحتى التنمية الديمقراطية.
- الاعتراف بحق الكُرد والقضية الكُردية واللغة الكُردية، وحمايتهم من التهجير والظلم.
- تضمين الدستور الجديد حقوق الجماعات، والمكونات بشكل واضح وصريح.
- أن يُؤَسس جوهر الدستور على حكم المجتمعات المحلية لنفسها واللامركزية المرنة حتى تسهل في توزيع العادل للثروات ومسائل التنمية الاقتصادية والإدارية وحتى التنمية الديمقراطية.
- وجود بنود فوق دستورية، تضمن حقوق الأقليات الموجودة في سوريا.
- اللغة الكُردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية.
- عدم تحديد دين رئيس الدولة وكذلك جعل كل اللغات الموجودة على الجغرافية السورية متساوية.
- دستور يعزز حصة المناطق التي تحتوي على الثروات الباطنية، ويحقق شرط "التوزيع العادل".
- استفادة سكان المناطق التي تضخ النفط، والمناطق الزراعية مثل القطن والقمح عند التوظيف.
- تكافؤ الفرص.
- تدوين مادة متعلقة بالاعتراف باللغات القومية في سوريا وباعتراف بالمنهاج أو المنجز التعليمي في شمال وشرق سوريا.
- توضيح أكثر لحقوق الكُرد في مستقبل سوريا، وازالة مفاهيم مثل مواطن من الدرجة الثانية!
- أن يتم تثبيت مبادئ فوق دستورية من حقوق لجميع المكونات للشعب السوري كون سوريا دولة متعددة القوميات والإثنيات ولا تخضع للأكثرية.
- سوريا ضامنة لحقوق الأقليات والقوميات والجميع والتركيز على دولة المواطنة التعددية الديمقراطية اللامركزية في الدولة.
- التأكيد على وضع دستور سوري وفق سوريا تعددية ديمقراطية تحمي وتصون حقوق الشعوب وتصون كرامتها.
- ضمان حرية الرأي والمعتقد دولة يحكمها القانون بعيداً عن الدين والعرق والقومية وأهمية توضيح جميع بنود الدستور والابتعاد عن ترك البنود معلقة وأهمية إرجاع المهجرين قسراً إلى ديارهم وخاصة التغيير الديمغرافي في عفرين وباقي المناطق الكُردية.

• النظام السياسي - السلطات

- دستور مدني وبرلمان بغرفتين.
- التركيز على شكل الدولة وتعريفاتها.
- الفدرالية ودولة لامركزية وتعددية سياسية.
- ضمان الفيدرالية في دستور السوري كونها الحل الاساسي للقضية السورية.
- دستور يحدد شكل الدولة الاتحادية، ونظام حكمها برلماني بغرفتين، مع حل كل القضايا القومية والدينية
- دستور علماني تؤسس للدولة غير عنصرية
- تثبيت اسم "الجمهورية السورية" بداية للارتقاء بالوعي الدستوري.
- وضع وتنظيم "مبادئ فوق دستورية"، بشكل توافقي يشارك في وضعها كل المكونات السورية.
- دولة ديمقراطية لا مركزية سياسية.
- دولة سوريا، وليس الجمهورية العربية السورية.
- لامركزية الدولة، وتحقيق العدالة، وتضمين الحريّات العامة،
- الدستور هو القاعدة الاساسية للقوانين.
- دستور فيدرالي يضمن حقوق كافة المكونات.
- تداول السلطة والتعددية السياسية.
- الفصل بين السلطات من الناحية العلمية والفعلية، وتقليص صلاحيات الرئيس.
- حياد المحكمة الدستورية العليا.
- اعتماد النظام الفيدرالي نموذجاً لسوريا المستقبل سيحقق العدالة لجميع مكونات المجتمع السوري.
- القضاء المستقل وجعل الجيش المستقبلي محترفاً ولا علاقة له بالسياسة.
- دستور يعزز استقلالية القضاء ويعزز حق المواطنة والحرية والمساواة بين جميع السوريين في الحقوق والواجبات بعيداً عن التمييز عرقياً، وطائفياً.
- نتمنى من الدستور الجديد ضمان حماية جميع الأفراد وممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية وكون الدستور هو الراعي والحامي لأفرد هذه الدولة.
- تكون جمهورية سوريا قانون فوق الدستور يضمن حقوق الشعب الكُردي، دستور فيدرالي وليس انفصالي، اللغة الكُردية لغة رسمية وتثبيت حقوق المرأة وخاصة المرأة الكُردية
- المحددات الرئيسة بين الطرفين والمبادئ الوطنية واصلاح الدستور والمبادئ الاساسية: شكل الدولة واسم الدولة واللغة
- الدولة السورية دولة مواطنة ودولة مدنية وأن يكون نظام الحكم ديمقراطي برلماني ناتج عن انتخابات نزيهة وأن يكون نظام إدارة قائم من الأسفل للأعلى وضمان الحقوق والحريات والواجبات وتفعيل دور المنظمات المجتمع المدني.
- يجب أن تكون سورية مستقلة وموحدة وتعترف بالحقوق كل المكونات السورية وتعترف بالحقوق الكُردية أرضاً وشعباً على أرضه التاريخية ذات جذور عميقة ويجب أن تكون اللغة الكُردية الثانية في الدولة السورية وكافة مؤسسات الدولة ويعترف بالهوية الكُردية ويجب أن يكون الإعلام في سوريا إعلام حر مثل باقي الدول ويجب فصل الدين عن الدولة.
- من المستحسن أن يكون شكل الدولة في سوريا فيدرالياً لان سوريا أكثر من قومية الفيدرالية هي الأفضل لسوريا وهي ستكون عامل قوة وليست عامل ضعف، ويجب أن يكون شكل النظام جمهوريا ويجب ان يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث في الدولة وعدم اشتراط دين محدد فيمن يترشح لرئاسة الجمهورية.
- ان يكون الدولة مدنية علمانية وان يكون شكل النظام في سوريا على شكل فيدرالي وللكرد فيدرالية قومية وتعزيز دور المرأة والشباب في كتابة اللجنة الدستورية
- يجب تثبيت مبادئ فوق دستورية، ولا يشترط على من ينبا منصب رئيس الجمهورية الانتماء الديني أو الطائفي أو القومي.
- نظام حكم جمهوري وشكل نظام حكم برلماني وفصل بين السلطات وضمان دور السلطة الرابعة.

- **بعض التفاصيل**

- العملية الدستورية تحتاج الى جدول زمني واضح.
- أخذ معطيات طبية والتطور الذي يحصل في مسائل الطب عند صياغة الدستور مثل تحويل وتحديد نوع الجنس، والاختيار الحر للهوية الجنسية.
- اهمية المحكمة الدستورية العليا.
- الاستفادة من الدستور الاول لسوريا او ما يسمى بالدستور الفيصل ١٩٢٠.
- العناية بالطبقة الوسطى، واعادة احيائها من جديد لأنّ الديمقراطيات تؤسس على هذه الطبقة.
- صون حق الملكية، وتدوينها من ضمن ملحق "الاحكام الدستوريّة الانتقاليّة".
- تدوين البنود الخاص بالعمل النقابي الحر والمستقل.
- عودة الأملاك المسلوبة إلى اصحابها، وضمان حق الملكية.
- اعادة الاعتبار للعمل النقابي، واستعادة كرامة اعضائها.
- حَوكَمَة النقابات، واعتباره جزء من الاصلاح المؤسسي.
- ضمان حقوق المتقاعدين والمتقاعدات.
- دستور يحمي ويحافظ على النشاط الفردي، والنقابي، ويفتح الآفاق أمام الابتكار.
- شمول النقابات في عملية "الاصلاح المؤسسي"، وفك ارتباط النقابات مع النظام حزب البعث.
- واعتبار حق الملكية حق مقدس.
- الجنسية حق مقدس، ولذلك لا بد من اعادة الجنسية للمكتومات، والمكتومين وتعويضهن/م.
- السماح للنساء واعطاء الجنسية لأطفالهن.
- إدراج بند في "الأحكام الانتقالية الدستورية" لشطب كل التعاميم والقرارات الصادرة من النظام بحق ملاّك السلك التعليمي نتيجة مواقفهم/ن السياسية، أو انتماءاتهم/ن الفئوية أو عرقية أو دينية.
- إدراج بند في الأحكام الدستورية للتعويض التعليمي عبر تطبيق نظام ورش عمل مكثفة، والتعليم الإضافي(المسائي).
- ان يراعي الدستور كرامة المواطن السوري وحريته في التعبير عن رأيه وفكره ومعتقده ولغته وأن يحيا حياة تضمن مستقبل واعد وأفضل.
- أن يكون الدستور جيد ليؤسس قوانين تلامس الواقع السوري.
- الاستفادة من ثغرات الدساتير السابقة للخروج بالدستور جيد، ومعبّر عن مصالح كل الأطراف المجتمعيّة، والسياسية، وكون الدساتير السابقة صُيّغَت على مقاس الحكم الاستبدادي في السابق، فانه من الضرورة بمكان أن تصيغ اللجنة الدستورية دستوراً تناسب قياس المجتمع المتنوع، وتراعي مصالح الجميع.
- مؤسسة القضاء أمر فاصل ومهم في المرحلة الانتقالية.
- الحصول إلى تأسيس دولة سورية جديدة فيها الأمان وحقوق الشعب واحترامهم وتقديرهم والحرص على الأجيال.
- عدم تدخل الرئيس في قرارات سلطات الدولة.

- **أعضاء اللجنة الدستورية**
  - **حول التضمين**

- التشميل والتضمين حرفياً وانتماءات فكرية وعرقية ودينية.
- أن تعمل اللجنة الدستورية بشكل جاد على تمثيل شمال شرق سوريا واتخاذه نموذج للفيدرالية في إدارة البلاد كون اهل المنطقة أدرى بشعوبها ".
- توسيع اللجنة الدستورية، وضم الاسماء من المكونات السياسية ومن المجتمع المدنيّ في العملية الدستوريّة
- توسيع عمل اللجنة الدستورية وتضمين مناطق شمال وشرق سوريا.
- اصلاح هذه اللجنة وتشكيل هيئة جديدة تمثل كافة الشرائح المجتمعية السورية بما فيها ممثلين عن المجتمعات المتواجدة في شمال وشرق سوريا.

- تمثيل الكُرد في اللجنة الدستورية ليس بالمستوى المطلوب وشخص واحد من الكُرد في اللجنة الدستورية هي إقصاء بحق الشعب الكُردي الذي يمثل أكثر من ١٥ بالمئة من سكان سوريا وثاني قومية في البلاد وهذا الشخص يمثل جهة سياسية حتى في كتلة المجتمع المدني لا يوجد أي شخص كُردي من المستقلين الكُرد.
- يجب مشاركة جميع الأطراف والمكونات السورية في هذه اللجنة الدستورية.
- يجب على القوى السياسية والمدينة أن تسعى لإيجاد طريقة لتعديل هيكلية اللجنة الدستورية وذلك ب تطعيمها وتزويدها بالعنصر المدني الحقيقي، وأيضاً لتمثل شمال وشرق سوريا.
- إعادة تشكيل اللجنة الدستورية واعادة تعين ممثلين من ابناء منطقتنا أيضاً منطقة شمال شرق سوريا.
- ايقاف العملية الدستورية أو اصلاحها من خلال عملية التشميل، والتضمين، وزيادة تمثيل المكونات وذلك لتفادي إضاعة الوقت.
- زيادة أعضاء المكون الكُردي لآنها لا تمثل النسبة الحقيقية وعددهم قليل جداً كما أتمنى من المكون العربي أن يأخذوا على عاتقهم وأن يحموا حقوق الجميع بسوريا المستقبل.
- زيادة نسبة الكُرد في اللجنة الدستورية وتثبيت القرارات يجب أن يكون بالتوافق.
- ان يتم اختيار ممثلين عن شمال وشرق سوريا في اللجنة الدستورية وإخراج المجموعات المسلحة عن مناطق عفرين ورأس العين وعودة المهجرين إلى مناطقهم الاصلية.
- غاب عن المحاضر والحضور نقطة مهمة حول تشكيل اللجنة الدستورية حيث تم استبعاد جزء رئيسي من المعارضة الحقيقية من اللجنة الدستورية والتي تسيطر على ثلث الجغرافية السورية وهي التي دافعت عن وحدة سوريا بشكل عملي والمتمثلة بالإدارة الذاتية الديمقراطية لمناطق شمال شرقي سوريا والتي مظلتها السياسية مجلس سوريا الديمقراطية.

- **توصيات**

- أن تقوم اللجنة باستثمار دور الدول الداعمة لأجل الضغط بتمثيل" شمال شرق سوريا" مثل امريكا وبريطانيا.
- إصلاح اللجنة وإزالة الثغرات وتشميل جميع المكونات السورية.
- استثمار الدعم الدولي لأجل نجاح أعمال اللجنة
- حفاظ اللجنة على العلاقات الخارجية لأجل الخروج بدستور جيد.
- كما نوصي اللجنة الدستورية النظر في امر المعتقلات في السجون بلا سبب
- تحرير اللجنة من تحت عباءة استانة وسوتشي.
- تحديد الأشخاص في اللجنة الدستورية حسب نسب السكان وأن يكون التخصص سائداً.
- تخفيف اعباء على اللجنة من خلال منع الاملاءات من قبل "حلف استانا".
- إيجاد آلية لخلق نوع من التوافق السياسي الذي سيساعد اللجنة الدستوريّة في وضع دستور جامع لحقوق المكونات.
- على كتلة المجتمع المدني دعم متطلعات الشعب الكُردي وحقوقه المشروعة في الدستور.
- مشاركة نخبة الأرياف في الجلسات الحوارية.
- يرجى إعادة تشكيل اللجنة الدستورية لتمثل كافة الاطياف والمكونات ضمن الجغرافية السورية الذين يعانوا الأمرين من النظام والمعارضة تحت وصية تركيا.
- حل اللجنة الدستورية الحالية وإعادة تشكيلها وإشراك جميع المكونات السورية التي تم إقصائها باللجنة الحالية ومن دون تدخل إقليمي في تشكيل اللجنة.
- وضع جدول زمني محدد لعمل اللجنة، وكتابة الدستور.
- على اللجنة الدستوريّة إدراج بند خاص بالتعليم الإلزامي، والمجاني ولكل المراحل بما فيها الدراسات العليا.
- على اللجنة الدستورية ادراج بند خاص في "الأحكام الانتقالية الدستورية" الاعتراف بالمنتج التعليمي في الجغرافيّات الخارجة عن سيطرة النظام.
- إدراج بند خاص بخصوص اللغة الكُردية، وباعتبارها من اللغات الرئيسية في البلاد الى جانب العربيّة.
- تثقيل اللجنة الدستورية من مهارات، والخبرات من كافة فعاليات المجتمع المدني وأيضاً من خبرات المكونات السورية المتنوعة، بالإضافة للقانونيين والحقوقيين وعزلها عن الأجندات الخارجية والدول الإقليمية.

- إشراك ممثلين من شمال وشرق سوريا في اللجنة الدستورية وأن يكون من ضمنها ممثل عن المرأة.
- توسيع عدد الاعضاء على اساس التمثيل الفعلي لشرائح المجتمع وخاصة الحقوقيين وخاصة في شمال وشرق سوريا.
- فتح مكاتب للجنة الدستورية في جميع الأراضي السورية من أجل التواصل مع جميع ممثلو أطياف السورية ومكوناتها المجتمعية، وذلك تفعيلاً للمشاركة ولأجل التوصل لدستور ديمقراطي يمثل الشعب ويعبر عنها.
- ضم الحقوقيين في العملية.
- على اللجنة الدستورية ان تعرض كافة أعمالها وحواراتها ونقاشاتها في مجال الدستور على الرأي العام السوري، وكذلك قيام زيارة أعضاء اللجنة الدستورية وان تشمل كل مناطق سوريا وأن تكون مشاركة المرأة فيها بنسبة أكبر وكذلك الشباب.
- نتمنى من اعضاء اللجنة المجيء إلى مناطق شمال شرق سوريا للتعرف على مشاريع ومقترحات السوريين في الشمال السوري وان تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشعب وتأمين العيش الآمن للسوريين.
- هناك مخاوف من كتابة مصطلحات في الدستور مثل الفيدرالية ونحن ككرد نريد كتابة بنود واضحة وشفافة وتضمن حق الكُرد كشعب ولا يهم تحت أي مسمى في ظل سوريا ديمقراطية متعددة لا مركزية.

- **ملاحظات**

- ضرورة التمثيل الحقيقي والمنتخب لأعضاء المجتمع المدني من الداخل السوري.
- متابعة اللجنة الدستورية لعملها الدستوري والقانوني لوضع دستور جديد يشمل خصوصيات الشعب السوري ومكوناته.
- اللجنة الدستورية أو اللجنة الحالية هي تمثل المعارضة المدعومة من تركيا ولا تمثل الشعب السوري؛ أما النظام يمثل نفسه فقط ولا يمثل الشعب السوري.
- الرهان على كتلة المجتمع المدني.
- ان يكون اللجنة الدستورية مستقلة في الصياغة والدستور ويضمن حقوق كافة المكونات.
- أن تكون اللجنة قريبة عن المعاناة التي يعيشها الشعب السوري.
- الاتفاق بين أعضاء اللجنة الدستورية على وضع مبادى فوق دستورية ثابته لا تتغير ومنها تنبثق مواد الدستور السوري الجديد.
- أن تقدم مصلحة الشعب السوري على كل المصالح وأن يكون الهدف إنهاء النزاع واحلال الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للشعب السوري وألا تبتعد عن التعاليم الدينية الوسطية والعادات والتقاليد الحميدة.
- على اللجنة الدستورية البحث عن بنود يحمي الدستور من استبداد السلطات.
- على اللجنة الدستورية أن تحاول إعادة الثقة بين اللجنة والمجتمع المدني، وأن تكون اللجنة الدستورية غير خاضعة للأطراف الدولية لأنها ستشكل عبء على المجتمع وإطالة الأزمة.
- الوصول إلى الحالة التوافقية بين أعضاء اللجنة الدستورية وعدم وجود املاءات من أي طرف عن الأخر.
- ان تعمل اللجنة الدستورية على العدالة والشفافية في مناقشاتها وذلك يساعد على نجاح العملية السياسية.
- انتخاب أعضاء اللجنة من قبل الشعب.
- يجب أن تكون اللجنة الدستورية بمنأى عن الاجندات الخارجية وتمثيل كافة المكونات السورية وحسب النسبة السكانية ومن الاختصاصيين والحقوقيين بعيداً عن التدخل من خارج سوريا.
- يجب على الأعضاء في اللجنة الدستورية أخذ وضع جميع المكونات السورية وايجاد حلول دستورية للتعايش السلمي ضمن الدولة السورية دون مشاكل.
- يجب على وفد منظمات المجتمع المدني في اللجنة الدستورية الوقوف مع مطالب الكُرد وتثبيتها في الدستور.
- الاستقلال الكامل للقضاء، وتعديل اللجنة الدستورية وعدم إقصاء ممثلين عن مجلس سوريا الديمقراطي.
- هى محاولة دعم عملية حوار متكامل إلى جانب استقرار ودعم اللجنة الدستورية وأن يكون حوار سوري واضح.

- **متطلبات سياسية ودستورية**

- ان لا تكون سورية عنصرية باسمها وبهويتها
- الدستور يجب ان تكون القاعدة الأساسية في مسألة فصل السلطات وابعاد الجيش عن الشأن الساسي الداخلي.

- شكل الدولة يجب ان يتناسب مع التنوع العرقي والسكاني والأقلياتي.
- دستور مدنيا يحقق شرط المواطنة.
- فدرالية الدولة.
- أن تتم صياغة الدستور عبر السوريين دون تدخل القوى الدولية والإقليمية.
- أن يضمن الدستور حرية المعتقدات وحرية الإعلام والحريات العامة.
- ا لدستور حد الادنى منه يحقق شرط المواطنة إذا أُخفِقَ في بلورة شكل دولة الاتحادي
- العمل على تسريع مسارات العمل في وضع الدستور.
- المطالبة ببيان من المجتمع الدولي لعدم اعتراف بالانتخابات، واعتبارها العملية غير شرعية.
- على المجتمع الدولي منع الحكومة السورية لأجراء الانتخابات وتسخير الوقت والجهد للعملية السياسية والدستورية والضغط على النظام للالتزام في مسار العملية السياسية والدستورية
- منع الحكومة من استغلالها لمسار العملية السياسية في جنيف من خلال تواجدها فيها، وكسب شرعيتها ايضاً.
- ضم المكونات من منطقة الادارة الذاتية في العملية الدستوريّة والسياسيّة
- اعادة اعتبار لتجربة الحكم المحلي من خلال انخراطها في العملية الدستوريّة
- إيقاف النزاعات المسلحة لأنه لا توجد أي نتيجة منها على الرغم من مرور عقد على الحرب السورية.
- المواطنة أساس الدولة وتحررها من العنصرية.
- الابتعاد عن العنصرية والقومية والأفكار الدينية المتعصبة.
- مشاركة قوات ومجلس سوريا الديمقراطية في اللجنة الدستورية لأنها تمثل مكونات شرقي الفرات وهي التي قضت على الإرهاب في شرق الفرات.
- أجلاء المحتلين الأجانب للأراضي السورية واعادتها لأصحابها الفعلين والعيش بسلام.
- أهمية تحقيق العدالة، وفصل السلطات وخاصة مؤسسة القضاء في تصحيح المسارات التي تؤثر في الحياة العامة.
- عدم تهميش أي طرف سوري من حيث الهوية أو القومية أو الدين لما له من دور إيجابي لضمان استمرارية عمل اللجنة الدستورية.
- إنهاء حالة الحرب في سوريا، واستقرار الأوضاع في البلاد.
- إيجاد توافق سياسي بين مكونات الشعب السوري في ظل مناخ سياسي مستقر وذلك باحترام السوريين لبعضهم البعض وبالحوار السوري –السوري.
- تنشيط وتفعيل دور المجتمع المدني في ابداء رأيها والتعبير عن إرادتها ومشاركته في رسم مستقبل البلاد بمعزل عن التوجيهات والتحويرات السياسية.
- التأكيد على حقوق المكونات في المبادئ فوق الدستورية.
- ضرورة العدالة الانتقالية.
- ضرورة الاصلاح المؤسسي.
- التركيز على الدستور الذي يقاس على مقياس كل سوريا وليس على. مقاس الحكومة والمعارضة.
- تحديد شكل الدولة السورية المقبلة إذ لا يمكن العودة إلى الشكل المركزي السابق بعد كل ما قدمه السوريين، والسوريات من تضحيات خلال السنوات العشر السابقة.
- أخذ العبرة من الدساتير السابقة.
- أن يكون نظام الحكم في سوريا جمهورياً فعلياً وليس نظرياً.
- اعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية لضمان حقوق الأقليات.
- إعادة الاجراءات الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا سابقاً، وألا يتم تعين أعضائها من قبل رئيس الدولة.
- التأكيد على أن الحل السياسي في سوريا يبدأ ب الانتقال السلمي قبل كل شيء وقبل صياغة اي دستور جديد.
- لا يجب حصر الاهتمام في الحيز الحزبي فقط.
- عدم وجود الجمعية التأسيسية للجنة الدستورية.
- تأكيد على التنوع والمتعدد القومي والديني.
- عدم تهميش تطلعات المجتمعات المحلية.

- حل مسألة القوميات، والعمل على انضمام الادارة الذاتية التي تسيطر على ٣٠ بالمائة من المساحة السورية..
- ان يكون مبدأ المواطنة ضمن الدستور الجديد كضمان لكل الأفراد السوريون ونطالب بعلمانية الدولة.
- تأكيد على المحكمة الدستورية العليا.
- تحديد الفترة الزمنية لا نجاز الدستور.
- تفعيل دور القضاء واستقلاله وعدم خضوعه لأي هيئة سواء التشريعية او التنفيذية.
- صياغة الدستور مسؤولية الجميع قبل أن تكوون مسؤولية اللجنة نفسها، ولذلك لا بد من تعزيز الثقة بين اعضاء اللجنة، ووضع عناصر من المكونات التي أُقصَيت مع بداية انطلاق العملية.
- لا يمكن أن يكون هناك دستور جيد انْ لم يقرأ أعضاء اللجنة الدستورية وضع الناس، والمجتمعات المتنوعة في سوريا، ولذلك فهي مدعوة للانخراط في واقع المجتمعات المحلية والتواصل معها.
- النظم الدستورية متشابهة والعبرة ليست في النظم الدستورية انما في مدى تحقيق الدستور الحرية للناس وحماية كرامتهم.
- منع الحكومة من استغلالها لمسار العملية السياسية في جنيف من خلال تواجدها فيها، وكسب شرعيتها ايضاً.
- إيقاف النزاع المسلح وتهجير السكان والتجويع وتشريد المكونات ثم مناقشة الدستور وباقي المشاكل في ازمة سوريا

- **متطلبات حقوقية واجتماعية**

- اعتماد ورقة عمل جديدة من الرأي السوري.
- إعطاء دور مميز للمرأة.
- توزيع الثروات على الشعب السوري بشكل عادل.
- الدستور يجب ان تكون القاعدة الأساسية في مسألة فصل السلطات وابعاد الجيش عن الشأن الساسي الداخلي.
- حق المرأة الحقة من حيث الحضور والحقوق والميراث والجنسية.
- الحريات العامة مصانة.
- الإسراع بتنفيذ آلية عمل الدستور كون سوريا تمر في تحولات سياسية واقتصادية هامة على رأسها الشأن الاقتصادي.
- أن يضمن الدستور مجانية التعليم في كافة المراحل مع تأمين وظائف لجيل الشباب وخلق فرص عمل لكافة المواطنين.
- التأكيد على دور المغتربين، والمهجرين وإعادة ربطهم بالوطن.
- حق الملكية حق مقدّس، وعلى اللجنة الدستورية _عند صياغة الدستور_ ألا تنسى التجاوزات التي حصلت على مستوى الملكية.
- على اللجنة الدستورية أن تقف عند التجاوزات بحق الملكية الأملاك في مرحلة ما بعد الثورة، إنما أن تدقق في التجاوزات منذ استلام البعث للسلطة اي منذ بداية الستينيات.
- تعويض المتضررين.
- إعادة اعتبار لعائلات التي فقدت أملاكها أثر سياسة "إصلاح الأراضي" أواسط القرن الماضي.
- الاهتمام بقضية والشباب والأطفال.
- على المنظمات المجتمع المدني للحصول على أكبر قدر ممكن من اوراق القوة وذلك عن طريق تسويق افكارهم إلى جميع المفاوضين وكسب أكبر قدر ممكن من نقاط الالتقاء من مع باقي الممثلين في اللجنة.
- لا بد من الانتباه بأن سوريا بلد تعددي ومتنوع ونظام الحكم اللامركزي ديمقراطي، تحمي جميع المكونات السورية
- مشاركة كل المكونات السورية وذلك بدرجة عالية في صياغة الدستور الجديد وخاصة ممثلي (شمال وشرق سوريا) بما يتناسب مع ثقلهم الديمغرافي والجغرافي والدور الذي قاموا به أبنائهم.
- تنشيط وتفعيل دور المجتمع المدني في ابداء رأيها والتعبير عن إرادتها ومشاركته في رسم مستقبل البلاد بمعزل عن التوجيهات والتحويرات السياسية.

- أن يعيد كل فرد إلى موطنه الشارد من ويلات الحروب في سوريا، ويعيد بناء ما دمرته الحرب.
- مدنية الدولة يعني تحديد وظيفة العسكر على انه حاميي لحدود ولا يتدخل بالسياسة
- تحرير النقابات من هيمنة السلطة.
- تشكيل نظام "الهيئات العامة"، وإعطاء دور نقابي عند صك القوانين تبعاً لاختصاصات او الوظيفة النقابية.
- عند صياغة بند متعلق بتأسيس الجمعيات، او المجتمع المدني في الدستور الجديد يجب اخذ بعين الاعتبار معرفة، وإدراك كل اشكال النقابات، واحتياجاتها، ووظائفها.
- التأكيد على ادوار الشخصيات السورية التاريخية، واصحاب النظرة الوطنية واستثمارها في الحاضر الدستوري.
- الابتعاد قدر الامكان عن الأمور الدينية والقومية.
- اعتماد العلمانية في الدستور المستقبلي.
- لا يمكن أن يكون هناك دستوراً مقبولاً انْ لم تلحق به عدد من المبادئ تحافظ على العلاقات المتوازنة بين المكونات السورية، وتحّل قضايا القومية مثل قضية الكُرد،
- تحتاج سوريا الى "مبادئ فوق دستورية "، ودستور جيد.
- المساواة التامة على مستوى القوميات، وأيضاً على مستوى الاناث والرجال.
- توزيع العادل للثروات، وتوزيع العادل عند بناء المرافق للدولة، وايضا عند تشييد المصانع والمعامل.
- إزالة مفهوم ما هو الهامش وما هو المركز في الذهنية السورية.
- لا مستقبل للديمقراطية في سوريا ما دام هناك كُردي واحد او سوري واحد مضطهد.
- دستور يفسح أو يمُهَدّ لإصدار قوانين ناضجة في المجال التعليمي كأهمية إدراج مفاهيم الدولة، والدستور، والانتخابات في الدستور في المناهج التعليمية.
- أهمية التعليم أونلاين (عن بعد)، والذكر في الأحكام الانتقالية الدستورية الاستعداد والمباشرة في بلورته والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.
- شمول الحيّز التعليمي في إطار "الإصلاح. المؤسسي".
- بلورة الثقافة الدستورية في أوساط مؤسسات الحكم المحلي والوطني.
- تأسيس الثقة لا تنحصر بين اعضاء اللجنة الدستورية، فحسب انما بين اللجنة وبقية الشرائح والمكونات المجتمعية، ومن خلفيات القومية والدينية المختلفة.
- بناء الثقة لا يكتفي بالعفو وإطلاق سراح السجناء، انما من المقاربة الوطنية الحقّة والايمان لبناء سوريا الجديدة.
- المساواة الكاملة وهذا يجوز في حال حقل القضايا النسوية، والقوميات والتفاوت المجتمعي.
- العمل على تعزيز دور المجتمع المحلي.
- تمثيل كافة أطياف الشعب السوري.
- إعطاء كامل الحقوق للمرأة من الجنسية وتعديل قانون الأحوال الشخصية وتمكين دورها في المجتمع
- منح الفرص لإقامة جامعات ودراسات وأبحاث مستقلة.
- العناية الخاصة لنخبة منبج، ومشاركة نخبتها بكل ما هو مستجد سياسياً ودستورياً
- على الحكم الانتقالي التفكيّر معمّقاً بكيفيّة تنظم اعراف مجتمعاتنا، وتحمي كرامة كل عائلة، وقبيلة، وعلى اللجنة الدستوريّة قراء الأعراف والتي هي قوانين مجتمعية شفهية وكان لها دور في الحفاظ على السلم القروي ومصالح سكانها.
- إزالة تداعيّات المظلومية التاريخية الكُردية أكانت أو العشائرية العربيّة.
- ان تكون المشاركة أوسع من المرأة والشبيبة والطلبة والعمال والفلاحين والعشائر في العملية الدستورية مع الحفاظ على كل القوميات واحترامها دون إقصاء اي منها
- اعادة اعتبار لتجربة الحكم المحلي من خلال انخراطها في العملية الدستور، لا يمكن أن تصبح العملية الانتقالية واقعاً إلا في ظل وجود المحكمة الدستوريّة.
- العمل بشكل فعال في خدمة الشعب السوري بكافة مكوناته وإلغاء أسم الجمهورية العربية السورية ودستور عادل وديمقراطي.
- نحتاج إلى: خلق مناخ للثقة بين السوريين ولضمان الحقوق والحريات ووضع أسس النظام السياسي وشكل الدولة وتحسين النظام ضد الاستبداد، تمكين السوريين من بناء نظام ديمقراطي ودولة حديثة ولهذا لا بد من:

التأكيد وتثبيت الحقوق والحريات والمبادئ الديمقراطية، المواطنة والتنوع وشكل الدولة وعلاقة الدين بالدولة والسلطات الثلاث والجيش والأمن وفصل السلطات واستقلال القضاء والمحكمة الدستورية والبرلمان بفريقين ونظام اتحادي فيدرالي.

- الحفاظ على الهوية العرقية للجماعات والاعتراف بها وبحقوقها
- دعم أكبر لمشاركة الشباب والعنصر المدني ودعم فعالية أكبر لكتلة المجتمع المدني ضمن اللجنة.
- ارجو اختيار نخبة من عامة الشعب وغيرها من المكونات الموجودة ويكون دور المرأة فيها أساسي ويؤخذ بعين الاعتبار دون إهمال.
- الدفاع عن حقوق مكونات الشعب السوري (عرب -كرد -آشوري-تركمان..) وتضمين حقوقهم القومية بمواد دستورية لضمان وبناء الثقة في عدم اضطهادهم مرة اخرى.
- تفعيل دور الشباب في هيئة الدستور وفي الحكم وتفعيل دور المرأة.
- إنشاء دور فعال للنساء بشكل خاص وللطلاب واجيال المستقبل بشكل عام، بناء تأسيس خطط وظروف مناسبة لأوضاع اللاجئين.
- وضع قانون خاص لحماية الصحفيين والإعلاميين من قبل اللجنة الدستورية وضع مشكلة الكُرد مع السلطات الحاكمة ومشاركة فئة شبابية في اللجنة الدستورية السورية، افتتاح مكتب خاص في إقليم كردستان لتلبية متطلبات الشعب الكُردي وقبول اقتراحاتهم وتحسين العلاقة بين طلاب الجامعات وهيئة لجنة الدستور لبناء سوريا المستقبل.
- شكر المجتمع المدني على واجباتهم وعلى أعمالهم، أوصي بحفظ جميع حقوق الشعب السوري في الدستور ويحصل جميع مكوناته على حقوقه حسب المواثيق والقوانين الدولية بما يحافظ على كرامة الإنسان وأن يكون هناك مواد محافظة على الدستور وإلزاميته حسب تطور المجتمع في سوريا وتطور المجتمعات في العالم وأن يكون للكرد حقوقه على أرضه مع مكونات الدن يتعايشون مع بعضهم.
- توفير الأمن لضمان الحماية لعودة اللاجئين إلى سوريا والاعتراف بحقوق الكُرد لغة وثقافة وفلكلور وبرلمان ....، وإنشاء مجموعات ثقافية حقوقية لنشر مفاهيم الدستور على منصات التواصل الاجتماعي ومجموعات تدريبية في المخيمات لنشر هذه المفاهيم.
- رفع كل المظالم بحق الكُرد وإلغاء كافة القوانين والقرارات بحقهم منذ تأسيس دولة سوريا وصولا إلى م حصل أثناء الحرب السورية، تعويض المتضررين وإعادة التركيبة السكانية كما كانت، أي إلغاء التغييرات الديموغرافية
- الاستماع لصوت العقل بالدرجة الأولى الاساسي، والابتعاد عن العنصرية والفئوية بصورة كاملة.
- تعويض الكُرد من جراء المشاريع العنصرية المطبقة بحقهم.
- ودعم المجتمع المدني وجعلها نقطة قوة في الدولة.
- الاعتراف دستورياً بحقوق الشعب الكُردي كجزء أساسي في سوريا، الجمهورية السورية الفيدرالية، مناطق كردية تتمتع بحكم لا مركزي السياسية والإدارية.

- **ما بعد انتاج الوثيقة**

- مخاوف من الشرط التطبيقي والنظري.
- على اللجنة أن تبحث عن أليات التنفيذية للدستور.
- شمول الدستور للواقع السوري، والجواب الحق لكل التطلعات السوريين والسوريات، أفراداً وجماعات.
- ضمان تنفيذ الدستور لدى مكونات السلطة ما بعد الانتقال الحكم.

بانوراما:

معرض الفعاليات

ديريك – أربيل - كوباني – منبج - رميلان

ديريك

أربيل

كوباني

منبج

رميلان

www.bercav.com
00964750198334
00963938649332
info@bercav.com
barchavorganization@gmail.com
faruqmistefa@hotmail.com
www.facebook.com/barchav.org